الـفـــهـــرس	الصـفحـة
كلمـــة العـــــدد: تقدير إسرائيلي: إجراءات محكمة لاهاي تمنح الفلسطينيين "ذخيرة حية".	٢
موجز تنفيـــذي	٣
أولا: تطورات عملية السلام	
أ- الموقف الأردني	٥
ب- الموقف الفلسطيني	٨
ت- الموقف العربي	١٢
ث- الموقف الدولي	١٤
ج- الموقف الاسرائيلي	١٧
ح- الموقف الأمريكي	٢١
ثانيا: انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة	
أ- الشهداء والجرحى	٢٤
ب- الأسرى والمعتقلون	٢٤
ت- اقتحامات لتجمعات سكانية	٢٥
ث- انتهاكات ضد المقدسات	٢٦
ج- مصادرة/ تدمير واعتداء على ممتلكات عامة وخاصة.	٢٨
ح- أنشطة استيطانية وتهويدية	٢٨
خ- حواجز عسكرية مفاجئة وإغلاقات	٣٣
د- هدم / اخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية	٣٣
ذ- انتهاكات المستوطنين	٣٤
ثالثا: شؤون إسرائيلية	
أ- هل سيكون ٢٠٢٣ عام المستوطنين؟ ... قراءة في بروفايل المستوطنين ومطالبهم.	٣٥
ب- التقييم الاستراتيجي لـ"إسرائيل" ٢٠٢٣: الملخص العام ومؤشر الأمن القومي.	٣٩

كلمة العدد

تقدير إسرائيلي: إجراءات محكمة لاهاي تمنح الفلسطينيين "ذخيرة حية".

فوجئت الحكومة الإسرائيلية الجديدة بتزامن استلام مهامها مع تصعيد فلسطيني في الأمم المتحدة بشأن الحصول على تأييدها بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول استمرار الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، لأنه يتعارض بالضرورة مع خطط حكومة بنيامين نتنياهو لتعميق الاحتلال فيها، ما سيقدم "ذخيرة حية" من قبل قضاة محكمة لاهاي، ويضاف لذلك سلسلة الخطوط الحمر التي حددتها إدارة بايدن والضغط الأوروبي، وهو ما سيزيد من حقل الألغام السياسية المتزايدة.

وعلى ضوء ذلك أكد باراك رافيد، المحلل السياسي لموقع" واللا" الإخباري الإسرائيلي بأن "قرار الأمم المتحدة سيكون ثقلًا على رقبة إسرائيل وحكومتها اليمينية الجديدة، والسبب في ذلك أن اتفاقيات الائتلاف الحكومي وضعت خططا ميدانية لتعميق الاحتلال في الضفة الغربية، بما في ذلك تعزيز الضم، وهذا يعني تشجيع ١٥ قاضيا في المحكمة على تقديم الرأي القانوني المريح للفلسطينيين، ما قد يدفع نتنياهو الذي سيظهر الأكثر اعتدالاً في الحكومة إلى كبح جماح شركائه، ووقف تحركات اليمين المتطرف لديه"، وأضاف رافيد في تقريره "بأن مسؤولين رفيعي المستوى بوزارة الخارجية أعربوا عن استيائهم لأنه منذ البداية لم تكن هناك فرصة لمنع القرار الذي فازت به الأغلبية بشكل شبه تلقائي، وقد صوّت هذه المرة عدد أكبر من الدول ضده بعدد ٢٣، أو امتنعت عن التصويت وأيده عدد أقل من الدول، وهذه المعارضة ستكون "قاعدة" إسرائيل في الصراع السياسي القانوني الذي سيبدأ في الأسابيع المقبلة في محاولة للتأثير على المحكمة".

وأشار إلى أن "إسرائيل ستخاطب هذه الدول رسمياً لتوضح للقضاة سبب تصويتهم ضد القرار، حيث تستمر عملية نشر رأي المحكمة عاما أو عامين، وهذا لن يساعد صورتها في العالم، ورغم أن الرأي غير ملزم، فإن الدول والمنظمات ستكون قادرة على استخدامه كمبرر لفرض عقوبات عليها، مع العلم أن الإجراءات القانونية للمحكمة تنضم للقيود الدولية والخطوط الحمر التي ستضعها إدارة بايدن أمام الحكومة الجديدة، كما أنه سيزداد الضغط الأوروبي عليها إذا شعروا أن هناك ضوءًا أخضر من واشنطن"، وأوضح أنه "إذا لم يفهم إيتمار بن غفير وبيتسلئيل سموتريتش هذه القيود، ولم يعيدا ضبط أطماعهما وخططهما، فسيكون من الصعب على نتنياهو التنقل عبر حقل الألغام السياسي هذا، ما يعني وصفة جاهزة للمواجهة مع المجتمع الدولي، وربما حتى أزمة سياسية تؤدي إلى تغيير في تكوين الحكومة."

بانينا شارفيت باروخ الرئيسة السابقة لقسم القانون الدولي في النيابة العسكرية، أكدت أن "سياسة الحكومة، وطريقة تصرفها، قد تؤثر على مضمون قرارات المحكمة وخطورتها، بما في ذلك إجراءات ضم الأراضي، أو الانتهاك الصارخ لحقوق الفلسطينيين، فضلاً عن إضعاف الهيكل القانوني من خلال المساس بفصل السلطات، حيث ستستخدم جميعها في الحملة الدولية، وقد تؤدي إلى تفاقم الضرر الذي يلحق بإسرائيل."

من الواضح أن قرار الأمم المتحدة يخلق وضعا صعبا على الاحتلال، فهو من جهة يمنح مطالبة الفلسطينيين مشروعية، وترويجا لهذه الخطوة، ومن جهة أخرى تظهر مطالبة غالبية الحكومة الإسرائيلية التي تحاول منعها، وسط مزاعمها القائلة بأنه يجب الاستمرار في احتلال وضم الضفة الغربية، بزعم أنها عملية يجب تقويتها وتسريعها، لأن ذلك مكتوب في اتفاق الائتلاف.

في الوقت ذاته، فإن أحد الأسئلة الرئيسية سيكون عما إذا كانت إسرائيل ستقاطع إجراءات المحكمة، أو تشارك فيها وتحاول التأثير، ورغم أنه في حالات مماثلة في الماضي كان هناك عدد غير قليل من الأشخاص في وزارة الخارجية يعتقدون أن من مصلحة الاحتلال التعاون مع المحكمة الدولية، لكن التركيبة الحالية للحكومة قد لا ترى في هذا الرأي فكرة جيدة.

- **موجز تنفيذي: -**

أبرز التقرير الشهري لشهر كانون الأول ٢٠٢٢، تأكيد صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، مركزية القضية الفلسطينية وضرورة إيجاد أفق سياسي للتوصل إلى حل عادل وشامل يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بقيام دولتهم المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، وتشديد جلالته على موقف الأردن الثابت والراسخ حيال القضية الفلسطينية بكافة أركانها؛ شعبًا وأرضًا ومقدسات، ودعم الأردن ومساندته للأشقاء الفلسطينيين لنيل حقوقهم في تقرير مصيرهم على ترابهم الوطني

كما أبرز التقرير تأكيد جلالته على أن الأردن مستمرٌ بتأدية دوره التاريخي والديني الثابت في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، من منطلق الوصاية الهاشمية، وتكريس كل الإمكانات لحمايتها وحماية هويتها العربية الإسلامية والمسيحية.

ومن جهته، واصل الاحتلال الإسرائيلي خلال شهر كانون أول ٢٠٢٢، انتهاكاته المعهودة في الأرضي الفلسطينية المحتلة بسكانها ومقدساتها وممتلكاتها في تحدٍ لجميع المواثيق والمعاهدات والقرارات الدولية، واستمرارا لممارسة سياساته الاستيطانية والتهويدية والعنصرية ضد الفلسطينيين، بكافة أشكالها من قتل واعتقال وهدم واستيطان وتهويد دون الاكتراث بالقرارات والاتفاقيات الدولية، وتنفيذا للمطامع الاحتلالية، مبددا بذلك سائر الجهود الرامية الى التوصل الى حل دولتين لشعبين، سالبا الشعب الفلسطيني حقه في قيام دولة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

نستعرض أدناه ملخصا لأبرز هذه الانتهاكات:

- **استشهاد (١٥) فلسطينيين خلال كانون أول ٢٠٢٢؛ من مختلف محافظات الضفة الغربية، فيما بلغ عدد المواطنين الفلسطينيين الذين أصيبوا بجراح خلال هذا الشهر على يد قوات الاحتلال ومستوطنيه (١٢٣) فلسطينيا من الضفة الغربية.**

- **تنفيذ قوات الاحتلال خلال الشهر موضوع التقرير، عمليات اعتقال ضد (٥٥) فلسطينياً: (من أبناء الضفة الغربية ومن أبناء قطاع غزة المحتلين)، تصدرتها الخليل بواقع اعتقال (١٢٥) فلسطينيا، تليها القدس بـ(١٠١) حالة اعتقال، علاوة على إصدار (١١) من أوامر الإبعاد عن المسجد الأقصى والقدس لمدة تتراوح ما بين أسبوع إلى ستة أشهر.**

- **مواصلة قوات الاحتلال اقتحامها لتجمعات سكنية فلسطينية، والتي ناهزت الـ (٥٤٤) عملية اقتحام (في الضفة الغربية وفي قطاع غزة المحتلين).**

- **استمرار قوات الاحتلال الإسرائيلي في ممارسة انتهاكاتها الممنهجة ضد المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أشار تقرير " محافظة القدس" الى انتهاك واضح وصريح وتكثيف لممارسات انتهاك قدسيّة المسجد الأقصى المُبارك، إذ تصاعدت اقتحامات المستوطنين خلال العام ٢٠٢٢، مسجلة اقتحام (٦٠,٠٨٩) مستوطنًا لباحات المسجد الأقصى المُبارك خلال فترتي الاقتحامات الصباحية والمسائية بحماية مشددة من شرطة الاحتلال، أدّوا خلالها صلوات وشعائر تلمودية علنّية، وتركزت الاقتحامات في محيط مبنى ومصلى باب الرحمة في الجهة الشرقية من المسجد، كان أعلاها في شهر تشرين الأول بواقع (٨٢٢٤) مستوطنًا وذلك تحت ذريعة الأعياد اليهودية (العرش والغفران)، تجدر الإشارة إلى أن المعطيات الواردة آنفا تسجل ارتفاعا كبيرا في عدد المستوطنين المتطرفين الذين اقتحموا المسجد الأقصى المُبارك خلال العام ٢٠٢٢ عن العام ٢٠٢١، والذي رُصد فيه اقتحام نحو (٣٩,٣٤٤) مستوطنًا للمسجد الأقصى المُبارك.**

- كما واصلت سلطات الاحتلال سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم وإخطار الكثير من المنشآت بالهدم، حيث شهد كانون أول ٢٠٢٢، (١٣) عملية هدم لمنازل؛ معظمها تم هدمها ذاتيا بأيدي أصحابها تفاديا لدفع غرامات باهظة.

- إقرار السلطات الاسرائيلية عددا من المشاريع الاستيطانية التي تهدف الى تكثيف الاستيطان وترسيخ الوجود اليهودي في عدد من المدن وخاصة في القدس.

- مواصلة اعتداءات المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم في إطار دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر كانون أول ٢٠٢٢ (٩٦) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة، واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين، إلى جانب (٢٦) حادثة مصادرة ممتلكات.

- وعلى صعيد الشأن الإسرائيلي نستعرض تقريرا نشره " مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" والذي يتناول عدد المستوطنين، وأنواع مستوطناتهم، وأنماط تصويتهم في الانتخابات الأخيرة، ومطالبهم، ومحاولة للإجابة عن السؤال: لماذا قد يكون العام ٢٠٢٣ هو عام المستوطنين؟ فيما يستعرض التقرير الثاني "التقرير الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٣" تحت عنوان "إسرائيل في معسكر الديمقراطية – الحاجة والفرصة"، وهو تقرير سنوي بالغ الأهمية في إسرائيل، يصدر عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، القريب من صانعي القرار في إسرائيل، حيث قام رئيس المعهد مانويل تراختنبرغ ومديره الجنرال احتياط تامير هيمان بتسليم التقرير إلى الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ.

أولا: تطورات عملية السلام

أ- الموقف الأردني: -

يواصل الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني تأكيده على مواقفه الثابتة والراسخة حيال القضية الفلسطينية بكافة أركانها، ودعمه نضال الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وقيام دولته المستقلة ذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين.

وفي إطار الجهود التي يبذلها جلالة الملك عبد الله الثاني لحمل القضية الفلسطينية إلى كافة المحافل الدولية والإقليمية أشاد جلالته خلال زيارة قام بها يوم الاحد ١٢/٤، الى الجمهورية الجزائرية بدعوة من الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، بالمخرجات المهمة التي صدرت عن القمة العربية في دورتها العادية الحادية والثلاثين التي استضافتها الجزائر يومي الأول والثاني من تشرين الثاني ٢٠٢٢، لمواجهة التحديات الراهنة التي تواجهها الأمة العربية، وفي سبيل لم شملها وصون مصالحها وخدمة قضاياها، وعلى رأسها القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية الأولى، بالإضافة إلى تفعيل العمل العربي المشترك وتعزيز الجهود المبذولة لمعالجة الأزمات الإقليمية، وزيادة التعاون المشترك، تحقيقاً للأمن والاستقرار والرخاء في المنطقة، مثمنا جلالته الجهود التي بذلها السيد رئيس الجمهورية لرأب الصدع وتحقيق الوحدة الفلسطينية وجميع الجهود المستهدفة تحقيق ذلك.

وشدد جلالته والرئيس تبون على مركزية القضية الفلسطينية، وعلى أن التوصل لحل عادل لها، يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، على أساس حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ووفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم، مؤكدين ضرورة الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وأهمية تحقيق الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام.

كما أكد جلالته والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خلال مباحثات جرت في قصر الاتحادية بالقاهرة، يوم السبت ١٢/٣، على ضرورة تقديم الدعم الكامل للأشقاء الفلسطينيين لنيل حقوقهم العادلة والمشروعة، وأهمية تكثيف الجهود لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين.

وشدد جلالة الملك عبد الله الثاني والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال لقائهما، يوم الثلاثاء ٢٠ /١٢، على هامش الدورة الثانية لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، والذي عقد في البحر الميت بدعوة من جلالة الملك عبدالله الثاني، وبالتنسيق مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، وبمشاركة عدد من قادة وممثلي الدول والمنظمات الإقليمية، وتشمل الدول المشاركة جمهورية مصر العربية، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، ودولة الكويت، وسلطنة عُمان، والجمهورية التركية، وجمهورية إيران الإسلامية، وكذلك أمين عام جامعة الدول العربية، وأمين عام مجلس التعاون لدول اجانب لخليج العربية، وممثلون عن الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، على ضرورة الدفع باتجاه إيجاد أفق سياسي للوصول إلى سلام عادل وشامل على أساس حل الدولتين، فضلا عن أهمية دعم السلطة الوطنية الفلسطينية،

كما بحث جلالته ورئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني والوفد المرافق، مستجدات المنطقة وفي مقدمتها القضية.

فيما بارك جلالته وبحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في قصر الحسينية، يوم الأحد ١٢/١١، إنشاء "وقفية المصطفى لختم القرآن الكريم في المسجد الأقصى المبارك ووشح جلالة الملك بتوقيعه السامي حجة الوقفية، إذ يأتي إطلاقها ضمن جهود الأردن بقيادة جلالته في دعم صمود الأشقاء بفلسطين وبالقدس على وجه الخصوص، ومن منطلق الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية بالمدينة المقدسة، وتعتبر الوقفية واحدة من عشرات مشاريع إعمار المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف عمارة إيمانية وبشرية، من أجل الحفاظ على الهوية الإسلامية للمسجد الأقصى المبارك ودوام إعماره وصيانته ودعم صمود المتعبدين فيه، وهي تتيح لمتبرعين في العالم الإسلامي للمساهمة في دعم صمود ألف قارئ مقدسي ومقدسية، مقسّمين على مائة حلقة كل حلقة مكونة من عشرة رجال وعشر نساء، يعكفون على ختم قراءة القرآن الكريم بشكل جماعي أو فردي في مساجد وساحات ومساطب العلم في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف وقت الصباح أو المساء وعلى مدار أيام الأسبوع وبشكل دائم.

كما قدم جلالته التهاني لرؤساء الكنائس في القدس والأردن، وشخصيات مسيحية، وممثلي مجلس أوقاف القدس، خلال لقائه بهم في قصر الحسينية يوم الأربعاء ١٢/١٤، بمناسبة عيد الميلاد المجيد، بحضور ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، وكبير مستشاري الملك للشؤون الدينية والثقافية ومبعوثه الشخصي الأمير غازي بن محمد، مؤكدا جلالته بأن حماية ورعاية المقدسات واجب ديني وتاريخي، مُجددا التأكيد على موقف الأردن الرافض لجميع الانتهاكات التي يتعرض لها المصلون في أثناء تأدية شعائرهم الدينية بالقدس وباقي الأماكن المقدسة بالأراضي الفلسطينية، ومشددا على إدامة التعاون بين الأردن والأشقاء الفلسطينيين في جهود التصدي للاعتداءات على المقدسات والممتلكات الإسلامية والمسيحية، لافتًا جلالته إلى أن المملكة تحرص دوما على إيصال صوت المقدسيين ومعاناتهم في المحافل الدولية كافة.

والتقى جلالته في إطار زيارة عمل أجراها لمصر والجزائر وإيطاليا، الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا، يوم الاثنين ١٢/ ٥، بمقر رئاسة مجلس الوزراء في روما، مؤكدا على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة إيجاد أفق سياسي للتوصل إلى حل عادل وشامل يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة بقيام دولتهم المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حل الدولتين، ومؤكدا أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي في الإقليم، وأهمية شمول الفلسطينيين في المشاريع الإقليمية لتعود بالنفع على المنطقة بأكملها.

وبذات السياق، أكد جلالته خلال لقائه رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، على أهمية تعزيز التعاون والربط الإقليمي، مجددا التأكيد على ضرورة شمول الفلسطينيين في المشاريع الإقليمية كمحفز أساسي لتحقيق السلام، وضرورة تكثيف الجهود لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، لافتا جلالته إلى مواصلة الأردن بذل جميع الجهود لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، من منطلق الوصاية الهاشمية عليها ومشيدا بمواقف إيطاليا والاتحاد الأوروبي الداعمة لجهود تحقيق السلام على أساس حل الدولتين.

وفي اجتماعين منفصلين، برئيس مجلس الشيوخ الإيطالي إجنازيو لا روسا، ورئيس مجلس النواب الإيطالي لورنزو فونتانا، شدد جلالته على أهمية دور أعضاء البرلمان في إيطاليا والاتحاد الأوروبي في دعم جهود إحياء فرص تحقيق السلام على أساس حل الدولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين، داعيا إلى ضرورة تكثيف الجهود من أجل استعادة الثقة بالعملية السلمية.

كما أشاد جلالته خلال مباحثات أجراها مع والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مباحثات في قصر الحسينية، يوم الأربعاء ١٢/٢١، بمواقف فرنسا والاتحاد الأوروبي الداعمة لجهود تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، مشددا على مواصلة الأردن بذل جميع الجهود لرعاية وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس، من منطلق الوصاية الهاشمية عليها، مشيرا جلالته إلى أهمية استمرار الدعم للاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".

وجدد جلالة الملك التأكيد خلال استقباله وزيرة الدفاع الكندية أنيتا أناند. في قصر الحسينية، يوم الاثنين ١٩ /١٢، على أهمية العمل بشكل فاعل لإيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين، مُحذرا من مخاطر اشتعال الأوضاع وتبعات ذلك على أمن المنطقة.

كما ركز جلالة الملك عبد الله الثاني، في مقابلة أجرتها الإعلامية بيكي أندرسون، لقناة سي إن إن، ضمن تقرير لتسليط الضوء على موقع عمّاد السيد المسيح عليه السلام (المغطس)، وجهود الأردن لتطوير المنطقة المجاورة للموقع، على جهود حماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، وحماية الوجود المسيحي بمنطقة الشرق الأوسط، ومكانة القدس كمدينة تجمع ولا تفرق، إضافة إلى مساعي المملكة لحماية موقع المغطس وتطوير المنطقة المجاورة له.
وردا على سؤال حول خطاب جلالته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام، والإشارة التي تضمنها إلى القدس، جدد جلالة الملك التأكيد على أن المدينة المقدسة يجب أن تكون مدينة تجمعنا، محذرا من محاولات استغلالها من المتطرفين لإذكاء الصراع والعنف، وأضاف جلالته: "نحن الأوصياء على المقدسات المسيحية كما الإسلامية في القدس، وما يقلقني هو وجود تحديات تواجه الكنائس بسبب السياسات المفروضة على الأرض، وإذا ما استمر استغلال القدس لأغراض سياسية، يمكن أن تخرج الأمور عن نطاق السيطرة بسرعة كبيرة".
وفي معرض إجابته على سؤال حول مخاوف اندلاع انتفاضة ثالثة، قال جلالته:" لا بد أن نشعر بالقلق حيال قيام انتفاضة جديدة، وإن حصل ذلك، فإنه قد يؤدي إلى انهيار كامل، وهذا أمر لن يكون في صالح الإسرائيليين ولا الفلسطينيين، مبينا أن الجميع في المنطقة قلقون للغاية، ومنهم موجودون في إسرائيل ويتفقون على ضرورة الحيلولة دون حصول ذلك".
وردا على سؤال بخصوص عودة بنيامين نتنياهو للسلطة، قال جلالته:" إن للإسرائيليين الحق باختيار من يقودهم، وسنعمل مع الجميع طالما أننا سنتمكن من جمع كل الأطراف معا، فنحن على استعداد للمضي قدما".
ولدى إجابته على سؤال فيما إذا كان الوضع الراهن ودور جلالته بصفته الوصي على الأماكن المقدسة في القدس مهددين بسبب التوقعات المرتبطة بالحكومة الإسرائيلية الجديدة، قال جلالة الملك" إن هناك دوما أشخاصا يحاولون الدفع باتجاه ذلك، وهذا مصدر للقلق، ولكن لا أعتقد أن هؤلاء الأفراد تحت أنظار الأردن فقط، بل هم تحت أنظار المجتمع الدولي"، وأضاف جلالته "نحن نعيش في منطقة صعبة وهذا أمر اعتدنا عليه، وإذا أراد جانب ما أن يفتعل مواجهة معنا، فنحن مستعدون جيدا، ولكن أود دوما أن ننظر إلى النصف الممتلئ من الكأس"، وتابع جلالة الملك قائلا:"وفي المقابل، لدينا خطوط حمراء، وإذا ما أراد أحد تجاوز هذه الخطوط الحمراء، فسنتعامل مع ذلك، ولكن ندرك أن الكثير من الجهات في إسرائيل تشاركنا القلق".

وبدوره، بحث نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية في جمهورية العراق الشقيق، الدكتور فؤاد حسين، ووزير خارجية جمهورية مصر العربية الشقيقة، سامح شكري، في لقاء مشترك جمع ثلاثتهم يوم الأربعاء ١٢/٧، العديد من القضايا العربية وفي مقدمها القضية الفلسطينية، مؤكدين استمرار العمل والتنسيق والتشاور في جهود حل الأزمات الإقليمية وخدمة القضايا والمصالح العربية، وبما يحقق أمن واستقرار المنطقة، وجاء في بيان مشترك عقب هذا اللقاء بأن الاجتماع تناول قضايا إقليمية، وركز على القضية الفلسطينية، القضية المركزية الأولى، والجهود المشتركة لحل الأزمات الإقليمية وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، في إطار عملية التشاور والتنسيق المستمر بين البلدان الشقيقة الثلاثة.

كما ثمن الصفدي، في محادثات موسعة جرت يوم الخميس ١٢/١، مع نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي، أنتونيو تياني، موقف إيطاليا الداعم لحل الدولتين، مؤكداً خطورة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجةً لاستمرار التوقف في الجهود السلمية، وغياب الآفاق الحقيقية لتحقيق السلام العادل والشامل على أساس حل الدولتين ووفق قرارات الشرعية الدولية والمرجعيات المعتمدة، مؤكدا الصفدي ضرورة العودة إلى مفاوضات جادة وفاعلة للتوصل إلى حل الدولتين ووقف الإجراءات الإسرائيلية اللاشرعية التي تقوضه لاستعادة الثقة بالعملية السلمية ووقف دوامة العنف المتصاعدة والتي سيدفع ثمنها الجميع.

كما حذرت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، من استمرار الاقتحامات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية والاعتداءات المتكررة عليها وآخرها العدوان على مدينة جنين مُستنكرة في بيان لها صدر يوم ١٢/٩، حملة التصعيد العسكرية الإسرائيلية التي تنذر بتفجر دوامة جديدة من العنف التي سيدفع الجميع ثمنها، مؤكدة إن العنف لن يولد إلا المزيد من العنف وأن الاقتحامات الإسرائيلية للمدن الفلسطينية والإجراءات التي تكرس الاحتلال مع استمرار الجمود الكلي في العملية السلمية يدفع باتجاه تصعيد خطير تتحمل إسرائيل مسؤوليته، ويهدد الأمن والاستقرار، ويقتل ما تبقى من أمل بالسلام العادل وبجدوى العملية السلمية، كما وشدد البيان على ضرورة وقف إسرائيل كل عملياتها العسكرية ضد الفلسطينيين وجميع إجراءاتها اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام، مشددا على أهمية تحرك المجتمع الدولي فوراً لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق، وإطلاق جهد حقيقي لتحقيق السلام العادل الذي ينهي الاحتلال ويجسد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، على أساس حل الدولتين، ووفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

ب- <u>الموقف الفلسطيني</u>: -

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في كلمته خلال القمة العربية الصينية الأولى المنعقدة في عاصمة المملكة العربية السعودية الرياض، يوم الجمعة ١٢/٩، "إننا نفتقد هذه الأيام لوجود شريك في إسرائيل يؤمن بحل الدولتين على أساس الشرعية الدولية، والاتفاقيات الموقعة، ونبذ العنف والإرهاب، وهي المبادئ التي نحن ملتزمون بها ونعمل بموجبها"، داعيا المجتمع الدولي إلى عدم التعامل مع أية حكومة إسرائيلية لا تعترف بهذه المبادئ والقيم.

وأضاف الرئيس الفلسطيني :" لن نتخلى عن الالتزام بالقانون الدولي، ونتطلع وفي هذه الظروف الصعبة أن تواصلوا حشد الدعم الدولي لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ودعم المساعي الفلسطينية الرامية للحصول على الاعتراف بدولة فلسطين، وعلى العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وعقد مؤتمر دولي للسلام، وتأمين الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، ومنها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤، وقرارا الجمعية العامة ١٨١ و١٩٤ وهما القراران اللذان كانا شرطين لقبول إسرائيل كعضو في الأمم المتحدة ولم تنفذهما، مؤكدا عباس على وجوب الاعتذار والتعويض من بريطانيا وأميركا للشعب الفلسطيني، بسبب إعلان بلفور المشؤوم، وصك الانتداب، وكذلك الاعتذار والتعويض من إسرائيل عما ارتكبته إبان النكبة من عشرات المذابح، وتدمير مئات القرى الفلسطينية، وتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين من بيوتهم.

وثمن عباس، خلال لقائه نظيره الصيني الرئيس شي جين بينج، وذلك على هامش القمة العربية – الصينية، رؤية الرئيس الصيني لحل القضية الفلسطينية وتقديره لدعم الصين المتواصل للقضية الفلسطينية، والمساعدات التنموية المقدمة للشعب الفلسطيني.

كما أكد الرئيس عباس في لقاء جرى مع قناة العربية يوم الثلاثاء ١٢/٦، على أن الاتفاقيات مع إسرائيل قائمة ولا تراجع عنها، لكنه أشار إلى أن الجانب الإسرائيلي ينقض كل هذه الاتفاقيات بتصرفاته، وحذر من أن السلطة الفلسطينية قد تخلي طرفها من هذه الاتفاقيات في أي لحظة، حيث أن السلطة قدمت طلباً لمحكمة العدل الدولية لتوصيف مفهوم الاحتلال وحشد الدعم الدولي للحقوق الفلسطينية، وشدد على أن السلطة الفلسطينية باقية ولن تنتهي، مضيفاً أنه لم يتم بحث خيار حلها، كما قال عباس "إن السلطة الفلسطينية ستتعامل مع بنيامين نتنياهو، الذي من المرجح أن يتولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية المقبلة "دون التنازل عن ثوابتها".

و في ظل تشكيل حكومة إسرائيلية يمينية متطرفة برئاسة بنيامين نتنياهو، وعلى خلفية استشهاد الأسير أبو حميد (٥٠ عاما) في مستشفى أساف هروفيه الإسرائيلي نتيجة الإهمال الطبي، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، عن القيام بحملة دولية لوضع الجميع أمام مسؤولياته القانونية والتاريخية من أجل حماية الشعب الفلسطيني، جاء ذلك في كلمة له خلال اجتماع عقد بمقر الرئاسة في مدينة رام الله بالضفة الغربية يوم الثلاثاء٢١/١٢، حول التحرك الدولي لمواجهة الممارسات الاستعمارية والعنصرية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث قال: "سنقوم بحملة دولية واسعة من أجل وضع الجميع أمام مسؤولياتهم القانونية والتاريخية من أجل توفير الحماية الدولية لشعبنا الأعزل في الضفة والقدس الشرقية وغزة".

ومن جانبه طالب رئيس الوزراء محمد اشتية، في كلمته بمستهل جلسة الحكومة في رام الله، يوم الاثنين ١٢،/١٩ طواقم الأمم المتحدة المتواجدة في فلسطين، بنشر دوريات مراقبة على الطرقات وفي مناطق الاستهداف، في ظل ما تشهده الساحة الفلسطينية من الاستباحة المطلقة للدم الفلسطيني، والإعدامات الميدانية على الطرقات، وتصاعد ارهاب الاحتلال ومستوطنيه، ليكونوا مراقبين أمميين لرصد انتهاكات جيش الاحتلال، والمستوطنين، وتوثيقها لغرض محاكمتهم.

وبدوره، رحب وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، بالتصويت لجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الخاصة لنقاش القضية والمسألة الفلسطينية، يوم الخميس ١٢/١، لصالح أربعة قرارات لفلسطين، وعلى رأسها عقد جلسة رفيعة المستوى لإحياء ذكرى النكبة الـ٧٥وقال:" إن التصويت على إحياء ذكرى النكبة اعتراف أممي بالمأساة الفلسطينية التي أدت إلى تهجير الشعب الفلسطيني، وتحويل أكثر من نصفه إلى لاجئين في الشتات، ونصفهم الآخر تحت اضطهاد نظام

فصل عنصري، والاستعمار الكولنيالي"، مشيرا إلى أن هذا التصويت خطوة في تجاه تصويب الظلم التاريخي لجبر الضرر الذي أصاب فلسطين، وأشار الملكي إلى أن تصويت الدول لصالح القرارات دليل على الاجماع الدولي بشأن القضية الفلسطينية، وحق شعبنا الفلسطيني في العيش بحرية وكرامة، وحقه في تقرير المصير والاستقلال لدولة فلسطين، والعودة للاجئين.

فيما التقى المالكي، وزير الدولة للشؤون الخارجية الياباني تاكي شنسوكيه، على هامش أعمال مؤتمر الحوار المتوسطي المنعقد في العاصمة الإيطالية روما، يوم السبت ١٢/٣، مثمنا استمرار اليابان بتقديم الدعم المالي لفلسطين، ومؤكدا أهمية المشاريع التي تقوم بها، خاصة "ممر السلام والازدهار"، والمنطقة الصناعية في أريحا، إضافة الى برنامج تدريب الكوادر وبناء القدرات "سيباد".

كما وضع المالكي الوزير الياباني بصورة آخر التطورات والمستجدات على الساحة الفلسطينية، وما يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني من انتهاكات وقتل واعتقال وتدمير للممتلكات، مؤكدا ضرورة العمل المشترك لوقف انتهاكات دولة الاحتلال، ومشددا على ضرورة احترام القانون الدولي، ووقف اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب، والتي تعيق المضي قدما بعملية السلام خاصة في ظل تشكيل حكومة إسرائيلية متطرفة تنادي بالكراهية وقتل الفلسطينيين، مطالبا اليابان أن ترسل، كما العديد من دول العالم، رسائل تحذيرية الى رئيس وزراء حكومة الاحتلال المكلف بنيامين نتنياهو من تداعيات تشكيل مثل هذه الحكومة على أرض الواقع.

وعلى هامش المؤتمر ذاته، رحب المالكي خلال لقائه نظيره الايطالي انتونيو تاياني، بأية جهود ومبادرات إيطالية تسعى لتحقيق السلام، ودعا نظيره الايطالي للعب دور قيادي بين مختلف الاطراف وضمن الاتحاد الاوروبي لدعم الجهود، كما دعا المالكي نظيره الايطالي لإعادة النظر بتصويتهم في الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يخص القرارات المتعلقة في فلسطين وبقاء ايطاليا كما عهدناها دائما داعمة لحقوق الشعوب، وحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير.

كما أوضحت وزارة الخارجية والمغتربين، في بيان صحفي" صدر يوم الأربعاء ١٢/٢١، بأن رفض إسرائيل للتقرير الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن "خطوات عملية لتعزيز الوجود الفلسطيني في المناطق "ج" اعتراف رسمي بأهداف حرب الاحتلال على تلك المناطق، والهادف إلى ضمها وتخصيصها كمخزون استراتيجي لتعميق الاستيطان، وإغلاق الباب نهائيا أمام الحلول السياسية للصراع وأية جهود دولية وإقليمية مبذولة لإحياء عملية السلام معتبرةً أن حرب الاحتلال على المناطق المصنفة "ج" تجاوزت جميع الخطوط الحمراء كدليل على نوايا دولة الاحتلال وسياستها المعتمدة لضم الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس بشكل تدريجي وصامت، بما يؤدي إلى تقويض أية فرصة لتطبيق مبدأ حل الدولتين وتجسيد الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشرقية، وبما يضمن زيادة أعداد المستوطنين في أرض دولة فلسطين واستخدامهم كمخزون استراتيجي من الأصوات لصالح أحزاب اليمين واليمين المتطرف.

وأكدت الخارجية في بيانها على أن ازدواجية المعايير الدولية والاكتفاء بالنمطية الدولية التقليدية في التعامل مع الصراع في الشرق الأوسط والتي لا تتعدى صيغ التعبير عن القلق والتنديد والمناشدات لدولة الاحتلال، والقرارات الأممية التي لا تنفذ، جميعها باتت توفر لدولة الاحتلال ليس فقط الحماية والإفلات المستمر من العقاب، وإنما أيضا الوقت الكافي لاستكمال عمليات الضم والانقضاض على ما تبقى من فرصة لتطبيق مبدأ حل الدولتين.

وخلال لقاء دبلوماسي جرى يوم الإثنين ١٢/١٩، أطلع أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس دائرة شؤون المفاوضات الوزير حسين الشيخ، ممثلي وسفراء العديد من الدول

الأوروبية وغير الأوروبية والعربية، على آخر التطورات السياسية، خاصة فيما يتعلق بالتصعيد المستمر من قبل الحكومة الإسرائيلية وكذلك اعتداءات المستوطنين الإرهابية ضد أبناء الشعب الفلسطيني وتفاصيل الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية، منوها إلى أن هذا العام يعد من أكثر الأعوام دموية، قائلا: "منذ بداية هذا العام قتلت إسرائيل ٢٢٢ فلسطينيًا، واعتقلت أكثر من ٦٥٠٠ فلسطيني، وجرحت أكثر من ١٤٠٠ فلسطيني، وهدمت ٩٠٢ منزل ومنشآت أخرى، ونفذ المستوطنون منذ بداية العام أكثر من ١٣٤٠ اعتداء، وهي أعلى نسبة منذ سبع سنوات على الأقل".

وحثّ الوزير الشيخ الدبلوماسيين الدوليين على احترام دولهم لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني والدولي، والاعتراف بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧، وحظر استيراد بضائع المستوطنات، ومنع الشركات في دولهم من دعم الاحتلال الإسرائيلي، مشددا على أن هناك إجماع في إسرائيل على إطالة وإدامة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي والمشروع الاستيطاني ونظام الفصل العنصري، مؤكدا "أننا سنشهد في الفترة القادمة تصعيدا غير مسبوق من قبل الساسة الإسرائيليين والمستوطنين المسلحين"، قائلا: "ندرك المخاطر القادمة مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة من خلال قراءتنا لبرنامج ائتلافها، فكل من سموتريش وبن غفير لا يعترفان بالوجود الفلسطيني، ويريدان تفكيك السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أنهما يطالبان بتوسيع الاستيطان وتغيير الستاتيكو " الوضع القائم" في المسجد الأقصى المبارك إلى الأبد"، وفيما يتعلق بالانتخابات الفلسطينية، أكد الوزير الشيخ أن إسرائيل تشكل العائق الرئيسي أمام إجرائها، وقال: "نحن مستعدون لإجراء الانتخابات في غضون ثلاثة شهور فقط، بشرط واحد أن تكون القدس الشرقية مشمولة بالانتخابات لأنها جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧" مؤكدا على ضرورة خلق مبادرة إقليمية ودولية لدعم عملية سلام جادة وذات ومغزى، والضغط على إسرائيل للالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية والشرعية الدولية، واردف قائلا : "يجب حماية مستقبل حل الدولتين، وتقوم القيادة الفلسطينية الآن بإجراء مشاورات مكثفة مع الأشقاء العرب ودول العالم الأخرى حول مستقبل العلاقة مع الحكومة الإسرائيلية".

وردا على القرارات والقوانيين التي أقرتها الكنيست ومنها منح المتطرف بتسلئيل سموتريتش صلاحيات واسعة تتعلق بالاستيطان في الضفة الغربية، أكد حسين الشيخ، في تغريدة له يوم الأربعاء ١٢/١٤، إن مشاريع القرارات التي أقرتها الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلي هي قرار سياسي بالضم الكامل لمناطق ما يسمى "ج" في الضفة الغربية، معتبرا بأن هذا يعني شطب كامل لكل الاتفاقيات الموقعة وخرق فاضح للشرعية الدولية.

وفي الحديث عن المكالمة التي جرت بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ورئيس الأمن رئيس الامن الإسرائيلي المنتهية ولايته بني غانتس، بشأن المساعي التي تبذلها السلطة الفلسطينية لإصدار قرار أممي يلزم محكمة العدل الدولية في لاهاي، بإبداء رأيها القانوني بخصوص شرعية الاحتلال الإسرائيلي، مقابل الضغوط التي تمارسها السلطات الإسرائيلية في محاولة لإحباط الجهود الفلسطينية أشار الشيخ إلى أنها مكالمة "توديعيه"، في ظل مغادرة غانتس لمنصبه مع اقتراب موعد تنصيب الحكومة الجديدة، مشيرا الى تأكيد الرئيس الفلسطيني خلال هذه المكالمة على أهمية "وقف جميع الاعتداءات والاجتياحات التي تقوم بها قوات الاحتلال والمستوطنون، وأضاف أنه "أكد على أهمية خلق مسار سياسي ينهي الاحتلال وفق الشرعية الدولية".

وردا على تصريحات رئيس الوزراء السابق يائير لابيد، يوم الخميس ١٢/٨، التي قال فيها انه "لن يسمح بالتحقيق مع جنود جيش الاحتلال من قبل المحكمة الجنائية الدولية"، قال الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة، "إن دولة فلسطين عضو في المحكمة الجنائية الدولية، ومن

حق أي مواطن فلسطيني الذهاب إليها لمحاكمة الاحتلال على جرائمه المخالفة للقانون الدولي. مضيفا:" إن الجانب الفلسطيني ملتزم بالقانون الدولي، ولن يتم السماح لإسرائيل بالإفلات من العقاب على جرائمها المستمرة ضد الشعب الفلسطيني ومقدساته الإسلامية والمسيحية، كما أن على إسرائيل الالتزام بالقانون الدولي وإنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية ووقف عدوانها على أبناء شعبنا وإلا فإنها ستواجه العقوبات التي يفرضها القانون الدولي على مواصلة احتلالها"، وأضاف : " إن العالم إذا أراد تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة فعليه محاسبة إسرائيل على احتلالها وجرائمها المستمرة، ولا تبقى تعتبر نفسها كدولة فوق القانون".

وردا على تصريحات نتنياهو، يوم السبت ١٢/١٧، والتي قال فيها إن "السلام مع الفلسطينيين سيكون على أساس منحهم صلاحيات لحكم أنفسهم دون سيادة، مع وجود الأمن بيد إسرائيل"، قال أبو ردينة : " إن هذه التصريحات مرفوضة، وتشكل تحدياً لقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٣٣٤، الذي اعتبر أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية جميعه غير شرعي، وأن من حق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية و هو الأساس لتحقيق السلام العادل القائم على قرارات الشرعية الدولية"، وتابع "أن مثل هذه التصريحات تظهر للعالم حقيقة النوايا الإسرائيلية المعادية للشرعية الدولية والقانون الدولي، وأنه لا يوجد شريك إسرائيلي يريد تحقيق السلام القائم على الشرعية الدولية، مؤكداً انه بدون إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة فلن يكون هناك أمن وسلام لأحد".

وبشأن ترحيب الرئاسة الفلسطينية، بتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم السبت ١٢/٣١، لصالح قرار طلب دولة فلسطين حول ماهية وجود الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي في أرض دولة فلسطين بما فيها القدس، قبل تحويله إلى محكمة العدل الدولية، أكد الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة " أنه آن الأوان لتكون إسرائيل دولة تحت القانون، وأن تحاسب على جرائمها المستمرة بحق شعبنا، وعلى العالم تحمل مسؤولياته وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وأن القيادة الفلسطينية لن تترك بابا إلا وستطرقه وانهم الآن على موعد من محكمة العدل الدولية لطلب رأي استشاري قانوني حول المنظومة الاستعمارية الإسرائيلية، مؤكدا أن اللجوء للمؤسسات الدولية حق فلسطيني وسنستمر بالانضمام إلى الهيئات والمؤسسات الدولية.

ت- <u>الموقف العربي</u>: -

أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، خلال لقائه جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين خلال زيارته الى الجزائر يوم ١٢/٤، على أن التوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية يلبي جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، على أساس حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ووفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم، مشددان على أهمية تحقيق الوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام.

كما وجهت الجزائر الدعوات للفصائل الفلسطينية يوم الاحد ١٢/٤، لعقد أول لقاء تشاوري ، تنفيذا لبنود "إعلان الجزائر" الخاص بالمصالحة الفلسطينية، يأتي ذلك في إطار الإشارة إلى أن الجزائر لن تتقدم بأية اقتراحات ولن تفرض أي خارطة طريق، بل ستواصل أداء دور المسهل من أجل تنفيذ البنود التي يتضمنها "إعلان الجزائر" ومرافقة الشعب الفلسطيني لتحقيق المصالحة الداخلية، وبحسب بنود الاتفاق المبرم بتاريخ ١٣ تشرين الأول بقصر الأمم، حيث سيتمحور اللقاء حول تحديد الأولويات بخصوص إعادة بناء الهيئات الرسمية بداية بانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني

كما جاء في البند الخامس من إعلان الجزائر الذي ينص على "انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج حيث ما أمكن، بنظام التمثيل النسبي الكامل وفق الصيغة المتفق عليها والقوانين المعتمدة بمشاركة جميع القوى الفلسطينية خلال مدة أقصاها عام واحد من تاريخ التوقيع على هذا الإعلان".

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، في كلمته أمام مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في دورته الثانية، والمنعقد في العاصمة الأردنية عمان، يوم الثلاثاء ١٢/٢٠، بحضور جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، إن المجتمع الدولي مطالب بوقف التدهور المتسارع في الوضع الفلسطيني، فالمنطقة تقف أمام مرحلة فارقة بين اليأس والأمل، وأضاف أن استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وما يشهده حل الدولتين من تراجع وتغير في ظل صمت دولي غريب وسط انعطاف يميني حاد وخطير في إسرائيل وتجذر لليأس والإحباط لدى الشعب الفلسطيني ينذر في أسوأ العواقب ويهدد استقرار المنطقة بأسرها ويضرب جهود التعاون الإقليمي في الصميم.

وفي سياق آخر، قال الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية سعيد أبو علي، خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع الـ٣٢ للآلية المشتركة بين "الأونروا" ومجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين، الذي عُقِد بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية ١٢/٤، برئاسة مصر: "إنّ الاجتماع يأتي في ظل استمرار الأزمة المالية التي تواجه وكالة "الأونروا"، وأثّرت بشكل مباشر في الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، كما أكّد أبو علي على ضرورة أن تعكس الميزانية القادمة لوكالة "الأونروا" المتطلبات المتزايدة للاجئين الفلسطينيين، موضحا بأنّ الجامعة العربيّة ستظل داعمة ومساندة لوكالة "الأونروا"، وحريصة على استمرار وتفعيل وتطوير قنوات العمل المشترك والتنسيق بين الجانبين.

من جانبه، قال ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تامر أنيس، إن إسرائيل تستهدف أسرلة المناهج الفلسطينية، مشيرا إلى ضرورة دعم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في التصدي لذلك، وكذلك دعم الجهود المبذولة للحفاظ على المناهج التعليمية الفلسطينية.

من جهتها، أكدت ممثلة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسسكو) روضة الحاج، في كلمتها خلال الاجتماع، أن المنظمة تُعطي أولوية لدعم فلسطين في مجال التربية والتعليم، حيث نفذّت عددا من المشروعات والبرامج التعليمية في الأراضي الفلسطينية.

ومن ناحيته، أوضح نائب مدير قطاع التعليم بوكالة "الأونروا" مورتز بلاز، أن أزمة اللاجئين الفلسطينيين ليست مشكلة الدول العربية وحدها، بل مشكلة دولية يجب أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤوليتها، مؤكدا استعداد الوكالة للتعاون مع الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة للإسهام في كل ما يخص التعليم والتربية في فلسطين.

كما شدّد المشاركون في الاجتماع المشترك بين مسؤولي التعليم في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، ومجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين التابع للجامعة العربية، على ضرورة العمل على تجديد ولاية وكالة "الأونروا"، وحماية المناهج التعليمية الفلسطينيّة من محاولات التدخّل.

فيما أكد وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، إنه من الخطأ اعتبار التطبيع مع إسرائيل "خيانة" للقضية الفلسطينية، وذلك في ظل تحسن العلاقات بين أنقرة وتل أبيب مؤخرا بعد قطيعة دامت سنوات، وكان تشاووش أوغلو يتحدث، خلال مشاركته في النسخة الثامنة لمنتدى الحوار المتوسطي الذي يقام اليوم الجمعة ١٢/٢، في العاصمة الإيطالية روما، حيث قال: "تركيا وإسرائيل قامتا بتطبيع العلاقات بينهما من خلال الاستفادة من تشكل حكومة إسرائيلية جديدة."وشدد على أنه "سيكون من الخطأ اعتبار هذا التطبيع خيانة للقضية الفلسطينية أو أنه جرى على حساب هذه

القضية"، وتابع "إسرائيل تعلم بأن موقفنا من قضية فلسطين لن يتغير وأن هذا التطبيع يقدم مساهمات لكلا الجانبين وللمنطقة بشكل عام".

فيما أشارت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية إلى قيام وزارة الخارجية المصرية بإرسال رسالة غير عادية وقاسية لإسرائيل، يوم الاحد ١٢/١١، مشيرة إلى أن الرسالة جاءت في وقت تستعد فيه الحكومة اليمينية لتولى مهامها الجديدة، أعربت فيها مصر عن قلقها من "تصاعد العنف ضد الفلسطينيين"، وقالت ان الانتهاكات وجرائم الاحتلال ومليشيات المستوطنين وتنظيماتهم الإرهابية تعكس بشكل أساسي الوجه الحقيقي للاحتلال وطبيعته المعادية للإنسانية والسلام والشعوب، مؤكدة أن مصر حاولت في السنوات الأخيرة وضع نفسها في موقع مهم في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهي تدين مرارًا "عنف المستوطنين"، وكدت الخارجية المصرية في رسالتها بأن: "الاحتلال وجرائمه من أبشع أشكال العنف ضد المدنيين العزل، واستمراره يؤسس لأبشع أشكال الفصل العنصري، ومصر تحمل دولة الاحتلال المسؤولية الكاملة والمباشرة عنها "،وتأتي رسالة مصر القاسية على خلفية الحكومة اليمينية التي يتم تشكيلها هذه الأيام، والتي يتم التعبير عن مخاوفها في مصر.

كما حمَلت جامعة الدول العربية، سلطات الاحتلال الإسرائيلي، المسؤولية الكاملة عن استشهاد الأسير ناصر أبو حميد يوم الثلاثاء ١٢/٢٠، وأوضح الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية سعيد أبو علي، في تصريح له، إن الاحتلال يمارس "جريمة القتل البطيء" المتعمد بالإهمال الطبي الممنهج، على مرأى العالم ومسمع دوله ومنظماته المعنية بحقوق الإنسان والعدالة الإنسانية والقانونية، والتي طالما مارسها الاحتلال بحق مئات الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية، دون رادع قانوني أو وازع أخلاقي، بل تمادى بانتهاك أبسط حقوق الإنسان التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية الضامنة للرعاية الطبية الحقيقية.داعيا أبو علي المنظمات الدولية المعنية، بالتحرك العاجل لوقف هذه السلسلة من الجرائم، فيما دعت الأمانة العامة هيئات العدالة الدولية لمساءلة سلطات الاحتلال، والإفراج عن الأسرى المرضى والأطفال وكبار السن، كما طالبت المجتمع الدولي بالضغط على سلطات الاحتلال للإفراج عن جثمان الشهيد ناصر أبو حميد، وتسليمه لذويه، مؤكدة مواصلة جهودها في الدفاع عن قضايا وحقوق الأسرى الفلسطينيين، ودعمها الكامل للنضال العادل للشعب الفلسطيني وتعزيز صموده، وتصديه للاحتلال لانتزاع حقوقه الوطنية في الاستقلال والحرية، وتجسيد دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وكان لمنظمة التعاون الإسلامي ذات الموقف من الحدث ذاته حيث حملت المنظمة في بيان لها صدر يوم الثلاثاء ١٢/٢٠، قوة الاحتلال الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن استشهاد الأسير ناصر أبو حميد، وطالبت بتشكيل لجنة تحقيق دولية لمتابعة هذه الجريمة الجديدة التي تضاف لسجل الجرائم الإسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني بما في ذلك الأسرى، ومؤكدة وقوفها إلى جانب الأسرى الفلسطينيين، ومطالبة الهيئات الدولية المختصة بالتدخل السريع من أجل حماية حقوقهم، والضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها المستمرة ضدهم، والإفراج الفوري عنهم.

ث- <u>الموقف الدولي</u>:

صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الخاصة لنقاش القضية والمسألة الفلسطينية، يوم الخميس ١٢/١، لصالح أربعة قرارات لفلسطين، وعلى رأسها عقد جلسة رفيعة المستوى لإحياء ذكرى النكبة الـ٧٥، وكانت القرارات الأربعة جاءت كالآتي: - تسوية قضية فلسطين بالوسائل

السلمية، صوت لصالحه (١٥٣) دولة، وضد (٩) دول، وامتناع (١٠) دول. - البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين، وصوت لصالحه (١٤٩) دولة، وضد (١١) دولة، وامتناع (١٣) دولة، ويجدد القرار ولاية البرنامج لدعم توعية إعلامية للمساهمة في السلام، ويدين الإعدام الميداني للصحفية الشهيدة شيرين أبو عاقلة، ويدعو إلى المساءلة، ويرحب بقرار تسمية برنامج الأمم المتحدة التدريبي للصحفيين الفلسطينيين باسمها تكريما لها. - اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، حيث صوت لصالحه (١٠١) دولة، وضد (١٧) دولة، وامتناع (٥٣) دولة. حيث يطلب القرار الوارد من اللجنة حشد التضامن والدعم الدوليين للشعب الفلسطيني واستعادة الأفق السياسي والنهوض بسلام عادل ودائم وشامل، لا سيما خلال هذه الفترة الحرجة من عدم الاستقرار، وزيادة تقليص الحيز المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة، والضائقة الإنسانية والأزمة المالية، ويدعو جميع الحكومات والمنظمات إلى التعاون مع اللجنة. - شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة، صوت لصالحه (٩٠) دولة، وضد (٣٠) دولة، وامتناع (٤٧) دولة. وفيه يطلب القرار من الشعبة تكريس أنشطتها في عام ٢٠٢٣ للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للنكبة، بما في ذلك إقامة حدث رفيع المستوى في قاعة الجمعية العامة في ١٥ أيار ٢٠٢٣.

فيما أكد الرئيس الإيطالي سيرجيو ماتاريلا لدى لقائه، جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، في القصر الرئاسي في روما، يوم الاثنين ١٢/٥، على أنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة دون التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية، وأن حل الدولتين أساس لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

كما وأدانت السلطات الفرنسية قرار وزارة الداخلية الإسرائيلية، يوم الأحد ١٢/١٨، طرد وترحيل المحامي الفرنسي الفلسطيني صلاح حموري، إلى فرنسا، بعد سحب تصريح إقامته، وكان حموري محتجزا دون تهمة رسمية في سجن إسرائيلي منذ آذار وتشتبه إسرائيل بوجود صلات بينه وبين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تعتبرها إسرائيل والاتحاد الأوروبي "منظمة إرهابية". من جهته، قال حموري عقب وصوله إلى فرنسا: "غيرت الأماكن لكن المعركة مستمرة معتبرة ذلك "مخالفا للقانون"، وذكرت بأنها "اتخذت خطوات متعددة مع السلطات الإسرائيلية للتعبير بأوضح صورة ممكنة عن معارضتها لطرد الفلسطيني المقيم في القدس الشرقية، الأرض المحتلة بالمعنى الوارد في اتفاقية جنيف الرابعة".

كما أعلن رئيس تشيلي غابرييل بوريك، خلال حفل ميلادي مع أبناء الجالية الفلسطينية في سانتياغو، يوم الأربعاء ١٢/٢٢، أن بلاده سترفع في عهده مستوى تمثيلها في الأراضي الفلسطينية إلى سفارة، مشددا على أنّ الفلسطينيين "شعب موجود ويقاوم وله تاريخ، وفي ٢٠١١ اعترفت تشيلي بفلسطين دولة، ثم أيدت انضمامها إلى اليونسكو.

وأكد مسؤول الإعلام في بعثة الاتحاد الأوروبي في القدس ورام الله شادي عثمان، للصحفيين في مدينة رام الله، يوم الاثنين ١٢/١٢، على ان جهود الاتحاد الأوروبي مُنصبة حاليا على "احتواء التصعيد على الأرض" والبحث عن أفق سياسي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بشكل يعطي الأمل للشعب الفلسطيني بإمكانية تطبيق حل الدولتين، والمطالبة بتهدئة سريعة وحقيقة على الأرض كون ما يحدث يدفع الأمور لمناطق "لا يرغب أحد بالوصول لها".

ومن جانبه دعا ممثل الصين الدائم لدى الأمم المتحدة تشانغ جيون يوم الثلاثاء ١٢/٢٠، المجتمع الدولي إلى العمل على دفع حل الدولتين إلى الأمام، وأن تتخذ الأمم المتحدة ومجلس الأمن خطوات جوهرية لدفع حل الدولتين قدما، ودعم الشعب الفلسطيني في استعادة وممارسة حقوقه الثابتة،

حتى تتعايش فلسطين وإسرائيل بسلام، قائلا: إن الصين تؤيد التطبيق الكامل لحل الدولتين، وأن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني لا تقبل المقايضة، ولا يمكن رفض مطلبه بإقامة دولة مستقلة".

فيما دعا البرلمان الأوروبي، في بيان صدر عنه يوم الأربعاء ١٢/١٤، إلى عقد مؤتمر دولي لاستئناف مفاوضات حل الدولتين من أجل إنهاء الصراع والتصعيد المستمر بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، جاء فيه " ندعو الدول الأوروبية وشركائها لعقد مؤتمر دولي لاستئناف مفاوضات حل الدولتين لإسرائيل وفلسطين وإنهاء الصراع الحالي"، وأشار البيان "يجب إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية وندعو إسرائيل للسماح بإجراء الانتخابات في القدس الشرقية ونؤكد استعدادنا لمراقبة العملية الانتخابية."

كما دعا البرلمان الأوروبي تل أبيب "لإنهاء بناء المستوطنات غير القانونية باعتبارها تقوض حل الدولتين"، مدينا في الوقت ذاته "الإرهاب المستمر ضد إسرائيل"، ومؤكدا اعترافه "بشرعية المخاوف الأمنية لتل أبيب وحقها في محاربة العنف وحماية المدنيين."

وعلى ذات الصعيد، أعلن الاتحاد الأوروبي، في تغريدة نشرها مكتب القدس على "تويتر"، يوم الجمعة ١٢/٢، إن "القوات الإسرائيلية قتلت ١٠ فلسطينيين خلال ٧٢ ساعة فقط، فيما يبدو أنه استخدام مفرط للقوة المميتة، داعيا للتحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، ومُعربا عن "قلقه البالغ إزاء تصاعد مستوى العنف في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية"، ومشيرا إلى أن "عام ٢٠٢٢ هو الأكثر دموية منذ عام ٢٠٠٦."

كما دعا منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند ، في تغريدة على صفحته الرسمية في "تويتر يوم الجمعة ١٢/٣، إلى إجراء تحقيق في حادثة استشهاد الشاب عمار حمدي مفلح (٢٣ عاما) في بلدة حوارة جنوب نابلس، وقال وينسلاند " إنه "أصيب بالذعر من مقتل الفلسطيني عمار مفلح خلال مشاجرة مع جندي إسرائيلي بالقرب من حوارة بالضفة الغربية المحتلة" حيث تم إعدامه من نقطة الصفر، بعد عراك بالأيدي بينهما ، مُبرقا "تعازيه القلبية لعائلته المكلومة "،ومشددا على أنه "يجب إجراء تحقيق شامل وفوري في مثل هذه الحوادث ومحاسبة المسؤولين عنها".

كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم الخميس ١٢/١٥، بأغلبية ساحقة، قرار السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية، وصوتت لصالح القرار ١٥٩ دولة، وامتنعت عن التصويت ١٠ دول، في حين عارضته ٨ دول هي (دولة الاحتلال الإسرائيلي، الولايات المتحدة الأميركية، كندا، تشاد، جزر مارشال، ميكرونيزيا، بالو، وناورو).

وشكر مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة السفير رياض منصور جميع الدول على هذا الدعم شبه الجماعي للحق الفلسطيني، مؤكدا ضرورة أن تلزم إسرائيل بفحوى هذا القرار، وأن يجبرها العالم على تنفيذه.

وصدر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة في التقرير المعنون "حماية المدنيين" يوم الأربعاء ١٢/٢٨، معطيات تفيد بأن العدد الكلي للفلسطينيين الذين قتلتهم القوات الإسرائيلية في عمليات التفتيش والاعتقال في شتى أرجاء الضفة الغربية بلغ ٧٥ فلسطينيا، من بينهم ١٦ طفلا، حتى الآن من هذا العام، وقال إن قوات الاحتلال الإسرائيلية أصابت ١٧١ فلسطينيا، من بينهم ٤٤ طفلا على الأقل، في شتى أرجاء الضفة الغربية،

مضيفا انه أصيب ٦ فلسطينيين من قبل المستوطنين، بينهم طفل، كما هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلية ٥٧ مبنى يملكها الفلسطينيون أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها في القدس الشرقية والمنطقة (ج) بالضفة الغربية، من بينها ١٧ منزلا، بحجة افتقارها إلى رخص البناء التي تصدرها إسرائيل، والتي يعد الحصول عليها من ضرب المستحيل، وفي قطاع غزة، قال التقرير إن جرافات قوات الاحتلال الإسرائيلية قامت بتجريف أراضٍ داخل غزة قرب ما يسمى السياج الحدودي شرقي غزة وشرقي رفح".

وأدانت الأمم المتحدة في بيان أرسل إلى وسائل الإعلام يوم الاثنين ١٢/١٩، قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بطرد المحامي الفلسطيني- الفرنسي صلاح الحموري، بعد اعتقاله إداريا منذ آذار، دون توجيه اتهام رسمي إليه، مُعلقا المتحدث باسم المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة جيريمي لورنس، أن "القانون الإنساني الدولي يمنع طرد الأشخاص المحميين من أرض محتلة ويحظر صراحة إكراه هؤلاء الأشخاص على إعلان الولاء لقوة الاحتلال أن "طرد شخص محمي من أرض محتلة هو انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة ويشكل جريمة حرب"، كما أن ترحيله "يسلط الضوء على الوضع الهشّ للفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية، حيث منحتهم القوة المحتلة وضع الإقامة القابل للإلغاء بموجب القانون الإسرائيلي"، لافتا إلى أن ذلك "مؤشر إلى تدهور خطير في وضع المدافعين الفلسطينيين عن حقوق الإنسان"، داعية المفوضية السامية إسرائيل إلى إلغاء أمر الترحيل.

ج- **الموقف الإسرائيلي**: -

نجاح رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلف بنيامين نتنياهو، في تشكيل حكومة جديدة مع حلفائه في معسكر اليمين، وذلك قبل دقائق من انتهاء التفويض الممنوح له، كان هو الحدث الأكبر والأبرز خلال شهر كانون أول ٢٠٢٢، والذي رافقه الكثير من الخلافات والتباينات داخل الائتلاف الحكومي الذي ظل يدور في حلقة من المفاوضات لأيام وأسابيع، تمخضت حسب وجهات نظر سياسيين ودبلوماسيين إسرائيليين عن حكومة نتنياهو التي ستكون أكثر حكومة يمينية ودينية وعنصرية في عهد إسرائيل. حيث أعلم رئيس الحكومة الإسرائيلية المكلف، بنيامين نتنياهو، قبل انتصاف ليل الأربعاء ١٢/٢١، الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، بأنه تمكن من تشكيل حكومته السادسة والأكثر تطرفا، بالشراكة مع الحريديين وتيار الصهيونية الدينية، وتضم حكومة نتنياهو بالإضافة إلى حزبه، الليكود، الحزبين الحريديين "شاس" و"عوتسما يهوديت" بالإضافة إلى الحزبين اليمينيين المتطرفين "الصهيونية الدينية" و"عوتسما.
وعلى الرغم من أنه لا يوجد ثمة فروق أيديولوجية شاسعة بين الليكود والأحزاب القومية الدينية، إلا أن مساعي نتنياهو للعودة إلى السلطة، دفعته لتقديم تنازلات كبيرة لشركائه في الحكومة الجديدة، على الصعيد الداخلي والخارجي على حد سواء - لحلفائه من الأحزاب اليمينية الدينية القومية المتطرفة، كجزء من الاتفاقات الائتلافية التي تشكلت على أساسها حكومته الجديدة، وفيما يأتي أبرز بنود الاتفاقات التي أبرمت من أجل تشكيل الحكومة الأكثر تطرفا في تاريخ إسرائيل:

- **سيشرف زعيم حزب "الصهيونية الدينية"، المتطرف والمستوطن، بتسلئيل سموتريتش، على وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق (المحتلة) و"الإدارة المدنية" للاحتلال في الضفة الغربية، وهو منصب وزاري مستجد في وزارة الأمن، وحذر وزير الأمن المنتهية ولايته بيني غانتس من أن المنصب الجديد قد "يضعف أمن إسرائيل" علما بأن هذه الوحدة والتعيينات**

المرتبطة بها (المنسقة ورئيس "الإدارة المدنية") والتي كانت تخضع لقرار المؤسسة العسكرية.

- حصل حزبي "الصهيونية الدينية" و"عوتسما يهوديت" على تعهدات من نتنياهو بالدفع قدما بعملية ضم أراض فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وفرض "السيادة الإسرائيلية" عليها، وتعزيز الاستيطان في الضفة.
- سيتسلم زعيم حزب "عوتسما يهوديت" الفاشي، إيتمار بن غفير، وزارة الأمن القومي مع سلطة توجيه السياسة العامة للشرطة وتحديد "المبادئ العامة لعملها"، كما سيكون مسؤولا عن وحدة "حرس الحدود" العاملة في الضفة والقدس المحتلتين، وستمنح وزارته ميزانية إضافية تقدر بـ ٤٥ مليار شيكل لسبع سنوات.
- قبل إقرار موازنة العام ٢٠٢٣، سيقدم حزب "عوتسما يهوديت" للكنيست مشروع قانون جديدا يقترح إعدام الفلسطينيين المدانين (في القضاء الإسرائيلي) بتنفيذ عمليات ضد قوات الاحتلال ومستوطنيه.
- ستعترف الحكومة بالبؤر الاستيطانية غير القانونية المقامة في الضفة الغربية بدون موافقة الحكومة خلال ٦٠ يوما.
- لن يخضع مستوطنو الضفة الغربية للحكم العسكري بعد الآن بل سيكونون ذراعا أمنية لوزارة أمن الاحتلال.
- سيتم إحداث قانون يسمح للشركات برفض تقديم الخدمات على أساس ديني.
- سيتم إدراج ميزانيات المدارس والمعاهد اليهودية الدينية ضمن ميزانية الدولة والتي تشمل رصد ميزانية إضافية ضخمة.
- سيتم إلغاء "الإصلاحات الدينية" التي قامت بها الحكومة المنتهية ولايتها بما يعزز الصبغة الدينية اليهودية للدولة، وسيتم استحداث تشريع يجيز الفصل بين الجنسين في الأماكن العامة.

كما قدم الائتلاف الجديد يوم الأربعاء ١٢/٢١، وثيقة الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية المقبلة، برئاسة بنيامين نتنياهو، إلى سكرتارية الكنيست، وذلك عشية تنصيبها في الكنيست، وتتبنى الحكومة الجديدة أفكار اليمين المتطرف الفاشي، متجاهلة الشعب الفلسطيني وتاريخه في فلسطين، وتطرقت الوثيقة تشديد السيطرة على القدس المحتلة وتوسيع الاستيطان، ومحاربة إيران.

وجاء في البند الأول في وثيقة الخطوط العريضة أن "للشعب اليهودي حق حصري وغير قابل للتقويض على كل مناطق أرض إسرائيل. وستدفع الحكومة وتطور الاستيطان في جميع أنحاء أرض إسرائيل، في الجليل والنقب والجولان ويهودا والسامرة" أي الضفة الغربية.
ونص البند الثاني على أن "الحكومة ستعمل من أجل تحصين الأمن القومي وتوفير أمن شخصي للمواطنين من خلال محاربة العنف والإرهاب بحزم؛ وستعمل من أجل استمرار مكافحة البرنامج النووي الإيراني؛ تعزز مكانة القدس؛ وستعمل من أجل دفع السلام مع جميع الدول المجاورة من خلال الحفاظ على المصالح الأمنية، التاريخية والقومية الإسرائيلية"، أي اتفاقيات التطبيع مع دول عربية وخاصة في الخليج.
وأضافت الوثيقة أن "الحكومة ستعمل من أجل تعميق كبير للتعاون مع دول " اتفاقيات أبراهام" من خلال التزام وتعاون بين الوزارات من أجل دفع هذا التعاون. وستدرس الحكومة حلولا وتعمل من أجل دفع اتفاقيات سلام جديدة من أجل إنهاء الصراع الإسرائيلي – العربي".

وفيما يتعلق بتغييرات في الجهاز القضائي، الذي يستهدفه اليمين، جاء أن "الحكومة ستنفذ خطوات من أجل ضمان القدرة على الحكم وإعادة التوازن اللائق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية."
ونصت الوثيقة على منح أفضلية لسن قانون الالتفاف على المحكمة العليا، بحيث يتم منع الأخيرة من شطب قوانين يسنها الكنيست وتتعارض مع قوانين أساس ذات طابع دستوري.
وتابعت الوثيقة أن "الحكومة ستضع التعليم في مركز سلم الأفضليات القومية وتعمل من أجل دفع إصلاحات في جهاز التعليم من خلال العمل من أجل المساواة بين جميع المجموعات السكانية في أجهزة التعليم المختلفة وتعزيز الهوية اليهودية."
وبحسب الوثيقة، "ستحافظ الحكومة على الطابع اليهودي للدولة وتراث إسرائيل، وستحترم الديانات وتقاليد أتباع الديانات في الدولة بموجب وثيقة الاستقلال". وتعهدت "بالحفاظ على الوضع القائم في مواضيع الدين والدولة مثلما كان ساريا منذ عشرات السنين في إسرائيل وبضمن ذلك بما يتعلق بالأماكن المقدسة."
وقد أثارت الاتفاقات الائتلافية التي نشرها الكنيست، الأربعاء ١٢/٢١، غضبا حقيقيا لدى المعارضة الإسرائيلية وتخوفات لدى الرأي العام الدولي، باعتبار أنها تنطوي على تغييرات جذرية للنهج السياسي الطويل الأمد للدولة في مجالات مثل والأمن والتعليم والقضاء وعلاقة الدين بالدولة.

وعلى خلفية التصويت لصالح مطالبة محكمة العدل الدولية بإبداء رأيها بشأن احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية، شن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، يوم السبت ١٢/٣١، هجوما على الجمعية العامة للأمم المتحدة واصفًا القرار بـ"الحقير"، وقائلا:" إن الشعب اليهودي ليس مُحتلا على أرضه، وليس محتلا في عاصمتنا الأبدية القدس، ولا يوجد قرار للأمم المتحدة يمكن أن يشوه تلك الحقيقة التاريخية"، مشددا على أن القرار الأممي لا يُلزم إسرائيل.

وأشارت مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى إلى أن إسرائيل تخطط الآن للاتصال بالدول التي عارضت قرار الأمم المتحدة، لطلب تقديم رأي تعارض بموجبه الإجراء في المحكمة نفسها، وحسب ما نقلته وسائل الإعلام العبرية عن هذه المصادر " صحيح أن هناك حملة في هذا السياق ضمن حملة الفصل العنصري أو تجريم الاحتلال، ولكن هذه ليست المرة الأولى التي نواجه فيها مثل هذه الأمور في الأمم المتحدة، وقد عرفنا كيف نتعامل معها في الماضي وسننجح الآن أيضًا، كلما كانت هناك دول غربية أكثر تعارض القرار، سنرسل رسالة إلى المحكمة الدولية مفادها أن العالم المستنير ضد التحرك الفلسطيني".

كما شارك الرئيس يتسحاق هرتسوغ، في الجهود السياسية التي سبقت التصويت في الأمم المتحدة، وتحدث مع عدد من القادة ووزارة الخارجية والسفارات التي عملت أمام حوالي ١٠٠ دولة في العالم، وكذلك رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي تحدث مع قادة عدة دول.

وأقنع نتنياهو خمسة قادة على الأقل بعدم التصويت لصالح القرار، وهم قادة كرواتيا وتوغو واليونان ورومانيا وكينيا.

كما شارك رئيس الوزراء السابق يائير لابيد، في هذه الجهود، حيث أرسل رسائل إلى أكثر من ٦٠ من قادة العالم قبل التصويت.

وعلى ذات الصعيد، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلف، بنيامين نتنياهو، خلال حديث مع البودكاست الأميركي بيتر روبنسون في مقابلة جرت يوم الاثنين ١٢/٢٦، إن الفلسطينيين لا يريدون حل أي شيء، وإنما يريدون فقط التخلص من إسرائيل، داعيا ن إلى التفكير خارج الصندوق من أجل حل المشكلة الفلسطينية، وموضحا من وجهة نظره بأن الجميع يقول بأنه لا يمكن الوصول

إلى العالم العربي ما لم تحل المشكلة الفلسطينية أولًا، ولكننا فعلنا ذلك وأبرمنا اتفاقيات سلام تاريخية مع جيراننا العرب"، مبينا أن أهدافه في الحكومة الجديدة مواصلة عرقلة عمل إيران وتوسيع دائرة السلام وعقد اتفاقيات تاريخية أخرى خاصة مع السعودية، مُشيدا بحليفه السابق دونالد ترامب، والذي قال إنه كان أكثر رئيس في الولايات المتحدة صداقة لإسرائيل، خاصة وأنه اعترف بالقدس عاصمة لها، ونقل السفارة إليها واعترف بسيادتها على الجولان.

كما أجرى وزير الأمن الإسرائيلي المنتهية ولايته، بيني غانتس، مكالمة هاتفية مع الرئيس الفلسطيني، محمود عبّاس، يوم، الأربعاء ١٢/٢٨، شدد خلالها على ضرورة "الحفاظ على قناة اتصال مفتوحة" بين الجانبين، ومواصلة "التنسيق الأمني والمدني"، مما يتيح الرفاه الاقتصادي والمدني." بحسب ما جاء في بيان صدر عن وزارة أمن الاحتلال، وأشار البيان إلى تلويح غانتس بتشديد الخناق على الشعب الفلسطيني، وذلك ردا على المساعي التي تبذلها السلطة الفلسطينية لإصدار قرار أممي يلزم محكمة العدل الدولية في لاهاي، بإبداء رأيها القانوني بخصوص شرعية الاحتلال الإسرائيلي، مقابل الضغوط التي تمارسها السلطات الإسرائيلية في محاولة لإحباط الجهود الفلسطينية، وذكر البيان أن غانتس قد أخبر الرئيس الفلسطيني بأن "التحركات الدولية ضد إسرائيل مثل تلك التي تسعى السلطة الفلسطينية للدفع بها في الأمم المتحدة ستضر في نهاية المطاف بالجمهور الفلسطيني، وستخلق مزيدا من الحواجز وستُعقّد إمكانية الدفع بعملية سياسية بين الطرفين في المستقبل".

فيما دعم كل من رئيس وزراء الاحتلال، المنتهية ولايته، يائير لبيد، ووزير الجيش بيني غانتس، يوم السبت ١٢/٣، الجندي الإسرائيلي الذي أعدم شابا فلسطينيا أعزل، عند مدخل بلدة حوارة جنوبي نابلس، مصرحا لابيد، في تغريدة له:" إنني أدعم كليا ضابط حرس الحدود الذي أعدم فلسطينياً في حادثة حوارة، وبادر بقتله وأنقذ الأرواح، وان أي محاولة لتشويه الواقع وسرد رواية كاذبة في العالم هي مجرد وصمة عار، لافتًا إلى أن: قواته ستواصل العمل بحزم ضد الفلسطينيين"، وفق زعمه.

من جانبه، قال بيني غانتس في تغريدة: "أود أن أشيد بضابط الشرطة الذي حيد إرهابيا وإنني أدين بشدة محاولات عرض الحدث بشكل خاطئ"، منتقدا غانتس بيان مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط، مدعيا أن ضابط الشرطة تصرف بحزم واحتراف، وان الضابط الذي حيد الإرهابي وجميع جنود جيش الدفاع الإسرائيلي وجنود القوات الخاصة لديهم كامل الدعم لمواصلة العمل ضد الإرهاب والحفاظ على أمن المواطنين الإسرائيليين".

وحول استشهاد الشاب الفلسطيني عمار مفلح في نابلس الذي أعدم في حوارة على يد جندي إسرائيلي من النقطة صفر، أعرب مسؤولون إسرائيليون يوم السبت ١٢/٣، عن غضبهم من تغريدة مبعوث الأمم المتحدة للشرق الأوسط تور وينسلاند، ، معتبرين بأن تغريدة وينسلاند منحازة ولا تعكس الواقع على الأرض، حيث أعرب المبعوث الأممي الخاص للشرق الأوسط تور وينسلاند عن استنكاره الشديد لإعدام الشاب الفلسطيني داعيا لإجراء تحقيق في حوادث كهذه بشكل مستفيض كامل فوري".

وعلى صعيد تطويع القوانين وقولبتها لتعزيز آلية التهويد ودعم منظومة الاحتلال وتكريسه، صادقت الهيئة العامة للكنيست يوم الأربعاء ١٢/٢٨، على مشروع قانون تغيير المسؤولية على الشرطة، الذي قدمه رئيس حزب "عوتسما يهوديت" إيتمار بن غفير، والذي بات يعرف باسم "قانون بن غفير"، ويقضي القانون الذي بموجبه يوجه بن غفير كوزير الأمن القومي في الحكومة المقبلة سياسة الشرطة ويعمل على تحديد سياسة تحقيقات الشرطة، حيث أن هدف بن غفير

الأساسي من هذا القانون هو منع الشرطة من تنفيذ قرار تتخذه الحكومة بإخلاء بؤر استيطانية عشوائية في الضفة الغربية المحتلة، إلى جانب استهداف المواطنين العرب وخاصة في النقب. كما أشارت صحيفة "يسرائيل هيوم" الإسرائيلية، إلى منح حزب "الصهيونية الدينية"، بزعامة "بتسليئيل سموتريتش"، صلاحيات واسعة على الأمن في الضفة الغربية، واستحداث منصب وزير في وزارة جيش الاحتلال بالضفة الغربية، بحيث يكون مسؤولاً عن البناء الفلسطيني وصلاحية المصادقة على شرعنة البؤر الاستيطانية ومصادرة الأراضي الفلسطينية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القانونين غير مسبوقين في تاريخ الاحتلال منذ عام ١٩٦٧؛ إذ يهدفان إلى سيطرة الائتلاف الحكومي اليميني الجديد، بقيادة "بنيامين نتنياهو"، على مفاصل الكيان الإسرائيلي أمنياً، حيث كان الأمن في الضفة الغربية من صلاحيات وزير الجيش بشكل حصري، بالإضافة إلى أن أساليب عمل شرطة الاحتلال ومناطق نفوذها كانت حكرًا على مفتش عام الشرطة ورئيس الحكومة.

وعلى خلفية هذه القوانين، أدانت منظمة "يش دين" الحقوقية يوم الاثنين ١٢/١٩، إقرار قانون "بن غفير" ومنحه صلاحيات واسعة ليكون من يقرر سياسة الشرطة، وأنه سيمنح الحصانة لكل من سيعتدي على الفلسطينيين، وقالت المنظمة الإسرائيلية الحقوقية في بيان، إن "هذه الحصانة ستزيد من عنف المستوطنين، وستمس بحقوق الإنسان الفلسطيني وستؤدي لتصعيد أمني في الضفة المحتلة".

فيما سمحت قوات الاحتلال لـ١٧٩٧ مستوطنًا باقتحام باحات المسجد الأقصى المبارك، وذلك خلال أيام ما يسمى عيد "الحانوكاه" العبري الذي دام أسبوعًا، وتمكن المستوطنون بحماية شرطة الاحتلال من تسجيل انتهاكات كبيرة داخل المسجد الأقصى المبارك، فقد أدى مستوطنون طقس "السجود الملحمي" -(الارتماء أرضًا في باحات الأقصى)- جماعيًّا، للمرة الثانية منذ احتلال المسجد الأقصى (١٩٦٧)، والثانية خلال عام ٢٠٢٢، كما أدوا صلوات توراتية جماعية على أبواب المسجد الأقصى، وأوضحت مصادر مقدسية أن شرطة الاحتلال استخدمت باب الأسباط -أحد أبواب المسجد الأقصى- لإخراج المتطرفين للمرة الثانية منذ احتلال المسجد، بعد أدائهم رقصات وصلوات توراتية علنية، في محاولة لاستخدام هذا الباب في حركة المقتحمين من وإلى الأقصى، بالإضافة لبابي المغاربة والسلسلة.

كما شملت الانتهاكات أداء الرقصات والصلوات العلنية والغناء في ساحة الأقصى الشمالية، وتكريس طقس "السجود الملحمي" في الساحة الشرقية، ووزّعت جماعات الهيكل المتطرفة الحلوى الخاصة بالعيد على باب المغاربة، لتشجيع المتطرفين على الاقتحام، وشملت الانتهاكات أداء الرقصات والغناء والطقوس التوراتية عند أبواب الأقصى من الخارج كل ليلة، وإشعال الشمعدان -رمز ديني يهودي- مساء كل يوم برعاية الحاخامية الرسمية -قيادات دينية- في ساحة البراق، وبإشراف جماعات الهيكل المتطرفة أمام باب المغاربة داخل الجسر الخشبي.

ح- <u>الموقف الأمريكي</u>: -

أكد وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، أمام مؤتمر المجموعة اليهودية الليبرالية، جي ستريت، التي تلقب نفسها "باللوبي الإسرائيلي الذي يدعم السلام وحل الدولتين، يوم الاحد ١٢/٤، على العلاقة التي لا تنكسر بين الولايات المتحدة وإسرائيل، واعدًا بأن يستمر الدعم غير المعهود الذي تقدمه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن لإسرائيل، بما في ذلك أكثر من أربعة مليار دور من الدعم السنوي.

وحذر بلينكن الحكومة الإسرائيلية المرتقبة برئاسة بنيامين نتنياهو، من تبعات إقامة مستوطنات جديدة، ويأتي التحذير الأمريكي في ظل تواصل الدعوات الفلسطينية للحشد والرباط في المسجد الأقصى خلال الفترة المقبلة، لإفشال مخططات المستوطنين بإحياء عيد الأنوار "الحانوكاة" اليهودي داخل باحاته، وتأتي هذه الدعوات وسط تحذيرات من خطط جماعات الهيكل المزعوم لاقتحامات واسعة للمسجد الأقصى، في هذا العيد، الذي يبدأ في ١٨كانون الأول، موضحا "بلينكن" بأن "احتمالات حل الدولتين تبدو بعيدة لكن الحكومة الأمريكية ملتزمة به وكل ما يبعد عنه يضر بأمن إسرائيل على المدى الطويل"، ومشيرًا إلى ضرورة أن لا يكون التطبيع واتفاقات إبراهيم بديلا للسلام الفلسطيني الإسرائيلي وحل الدولتين، التي شدد عليها الرئيس بايدن أثناء زيارته الصيف الماضي"، وشدد كذلك على أن القدس "ستبقى عاصمة لإسرائيل، كما أنها مدينة يجب أن تبقى لكل مواطنيها".

وبحث البيت الأبيض في اجتماع عُقد بين مسؤولَيْن أميركيَيْن رفيعَي المستوى، يوم الأربعاء ١٢/٧، السياسة التي يجب أن تنتهجها الإدارة الأميركية، إزاء الحكومة الإسرائيلية المقبلة، بما في ذلك مسألة إجراء أو عدم إجراء محادثات مع بعض وزراء اليمين المتطرّف الإسرائيليّ، فيما حثّ السفير الأميركي لدى إسرائيل، توماس نديس، كبار المسؤولين في البيت الأبيض، على تبني "سياسة دقيقة وحذرة، تجاه الحكومة الجديدة، وعدم التسرُّع في اتخاذ قرارات حاسمة، كما ناقش المشاركون في الاجتماع في البيت الأبيض، تعزيز المصالح الأميركية، ومطالب الولايات المتحدة من الحكومة الإسرائيلية المقبلة فيما يتعلّق بالشأن الفلسطينيّ، وقضية حقوق الإنسان والحفاظ على سيادة القانون.

فيما قال السفير الأمريكي لدى إسرائيل، توم نيدس، يوم الأحد ١٢/١٨، بأن الإدارة الأمريكية ستعيد فتح القنصلية الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة، جاء ذلك في إطار مقابلة أجرتها معه صحيفة "هآرتس" العبرية، إذ أكد نيدس من خلالها بأن الإدارة الأمريكية عازمة على إبقاء الوضع الراهن في المسجد الأقصى كما هو، فضلا عن إعادة فتح القنصلية الفلسطينية في القدس من أجل التواصل مع الجانب الفلسطيني، مؤكدا على واشنطن ستتعاون مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة بقيادة بنيامين نتنياهو، رغم المواقف المتطرفة لبعض أعضائها، في الوقت الذي أشاد بنتنياهو الذي وصفه بـ"الذكاء" وفهمه للسياسة الأمريكية بشكل كبير.

وأفاد توم نيدس بأن نتنياهو، رئيس الوزراء المكلف يتمتع بعلاقة جيدة جدا مع الرئيس الأمريكي جو بايدن، والإدارة الأمريكية تريده أن يكون رئيسا للوزراء لكل الإسرائيليين، وحول ما إذا كان سيلتقي السفير الأمريكي في تل أبيب مع المتطرفين إيتمار بن غفير، وبتسلئيل سموتريتش، اللذان وقع معهما بنيامين نتنياهو، اتفاقا يقضي بدخولهما حكومته المقبلة، أوضح توم نيدس أن نتنياهو المسؤول عن هذه الحكومة الجديدة، وأنه سيتعامل معه.

وشدد على أن إدارة بلاده تريد ترك الوضع الراهن في المسجد الأقصى كما هو دون أي تغيير، وأن تبقى رؤية "حل الدولتين" حية، وبأن هذا الموقف قد نقله نيدس إلى نتنياهو وحكومته المقبلة.

فيما رصدت الأوساط السياسية والدبلوماسية الإسرائيلية، يوم الأربعاء ١٢/١٤، خمسة تحديات من شأنها أن تصعّد التوتر بين حكومة بنيامين نتنياهو المقبلة، وإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، ولفتت إلى أن المسؤولين الأمريكيين يشيرون إلى خمس نقاط محددة سيطلب من تل أبيب إيجاد حل لها قريبا، وإلا فإنها قد تخلق أزمة مع واشنطن، وفي هذه الحالة سيتعين على حكومة نتنياهو وإيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش أن يقرروا ما إذا كان يجب الإصرار على التحركات القائمة لديهم، أو المخاطرة بالتوتر مع الولايات المتحدة، وأوضحت بأن أولى هذه القضايا المتوترة مع

واشنطن هي تزايد أعداد الشهداء الفلسطينيين بصورة مفرطة بنيران قوات الاحتلال، لاسيما في جنين، التي شهدت في أيار اغتيال الصحفية شيرين أبو عاقلة، والطفلة جنى زكارنة مؤخرا.

والقضية الثانية تتعلق بقرار سلطات الاحتلال إخلاء قرية خان الأحمر، الواقعة شرقي القدس المحتلة، لكن الضغوط الدولية الهائلة دفعت الاحتلال عدة مرات لتأجيل الإخلاء، وفي حال قررت الحكومة المقبلة تنفيذه، فسيخلق توترات مع الأمريكيين والاتحاد الأوروبي.

ويتعلق التحدي الثالث بمنطقة مسافر يطا بجانب ١٩ قرية فلسطينية صغيرة تقع في منطقة "ج"، وهي في مناطق نيران جيش الاحتلال، ومن المتوقع أن تشهد توترا مع الأمريكيين الذين لا يريدون رؤية صور إجلاء الفلسطينيين عنها.

أما التحدي الرابع فيكمن في البناء الاستيطاني في المنطقة "إيه١"، رغم أنها متوقفة منذ سنوات بسبب موقعها الاستراتيجي للفلسطينيين، وتربط بيت لحم بأريحا، وتعتبر قلب رؤية الدولة الفلسطينية، ما يجعل أي خطوة إسرائيلية فيها لاسيما مخطط بناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية، موضوعا لتلقي رد أمريكي.

المسألة الخامسة تتعلق بقرار الاحتلال إخلاء الفلسطينيين من قرية سوسيا جنوب جبل الخليل، وفي حال استأنفت الحكومة القادمة توجهاتها بإخلاء هذه التجمعات، فإنها ستكون أمام رد فعل أمريكي سلبي.

وتكشف هذه المسائل الخمس مجال توتر متوقعة بين تل أبيب وواشنطن في المرحلة القادمة، لاسيما في حال استسلم نتنياهو لمطالب شركائه المتطرفين، ما سيضعه في حالة تحد للإدارة الأمريكية، وهو الحريص على التفاهم معها في ملفات إقليمية ودولية.

فيما كشف مسؤول أمريكي يوم الثلاثاء ١٢/٢٠، أن واشنطن تعتزم عقد اجتماع يضم إسرائيل وعدد من الدول العربية مطلع عام ٢٠٢٣، التي أبرمت اتفاقات تطبيع العلاقات مع الدولة الإسرائيلية، في إطار مساعيها لحضّ الحكومة الإسرائيلية اليمينية القادمة برئاسة بنيامين نتانياهو على ضبط النفس"، قائلا: " بعض الخطوات التي ستقوم بها إسرائيل، ستحدد إذا كانت ستصعّب أو تسهّل على هذه الدول الانخراط والمشاركة والمضي قدمًا، ناهيك عن ضمّ دول جديدة إلى المسار".

كما أعلنت الإدارة الأمريكية يوم الجمعة ١٢/٣٠، انها تخطط لإرسال مستشار الأمن القومي جيك سوليفان، إلى إسرائيل في منتصف كانون الثاني، لإجراء محادثات مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بشأن حكومته، ويشعر البيت الأبيض بالقلق إزاء سياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة بشأن فلسطين، بما في ذلك خطط توسيع الاستيطان وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، كما تمتد مخاوف الولايات المتحدة إلى السياسات التي يمكن أن تضر بالديمقراطية الإسرائيلية، وتشمل هذه الإجراءات التي من شأنها أن تقلل من استقلال النظام القضائي في إسرائيل، وتتحدى حقوق الأقلية العربية، وحسب المسؤولين الإسرائيليين فإن نتنياهو يريد العمل مع إدارة بايدن بشأن قضيتين رئيسيتين: وقف برنامج إيران النووي والتوصل إلى اتفاق سلام مع السعودية.

ثانيا: انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

أ- الشهداء والجرحى: -

طبقا لتقديرات التقرير الشهري لـ "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، تسببت أنشطة الاحتلال الإسرائيلي العدوانية خلال الفترة موضع التقرير، كانون أول ٢٠٢٢، باستشهاد (١٥) فلسطينيا؛ فيما بلغت الإصابات (١٢٣) إصابة في الضفة الغربية.

وارتقى خلال عام ٢٠٢٢، ٢٢٧ شهيدا فلسطينيا، بينهم ١٦٩ في الضفة الغربية، و٥٣ من غزة أغلبهم قضوا في العدوان الإسرائيلي على القطاع في شهر آب، و٥ من فلسطينيي ٤٨. وجاء في أحدث تقرير أصدره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة (أوتشا) أنه قياسا على المتوسط الشهري، كان عام ٢٠٢٢ أكثر الأعوام دموية للفلسطينيين في الضفة الغربية منذ بدأت الأمم المتحدة بتسجيل الوفيات بشكل منهجي في عام ٢٠٠٥.

كما أشارت المعطيات إلى أن ٩٣٣٥ فلسطينيا أصيبوا في مواجهات مع جيش الاحتلال الإسرائيلي أو أثناء اقتحامه للمناطق الفلسطينية.

ب- الأسرى والمعتقلين: -

طبقاً لتقديرات "دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، اعتقلت قوات الاحتلال (٥٥٥) فلسطينيا؛ (٥٥١) من مختلف محافظات الضفة الغربية و(٤) من قطاع غزة. تصدرت القدس قائمة الاعتقالات بواقع (١٠١) حالة اعتقال، أما بقية الاعتقالات توزعت على النحو التالي: -٩٣ رام الله، ٤٥ جنين، ٩ طوباس، ١٦ طولكرم، ٢١ قلقيلية، ٥٤ نابلس، ١٦ سلفيت، ١٧ اريحا، ٥٤ بيت لحم، ١٢٥ الخليل، ٤ شمال غزة؛ من بينهم: : ٣١ طفل ، ٦ مواطنات ، مسعف، صحفي و ٧ من بين العسكريين.

- **٧ آلاف حالة اعتقال لدى الاحتلال خلال عام ٢٠٢٢: -**

وثق مركز" فلسطين لدراسات الأسرى"، ٧٠٠٠ حالة اعتقال لدى الاحتلال الإسرائيلي، خلال عام ٢٠٢٢؛ بينهم ١٦٤ حالة بحق نساء وفتيات فلسطينيات و٨٦٥ بحق أطفال قاصرين، وأوضح المركز في تقريره، بأن سلطات الاحتلال واصلت خلال العام ٢٠٢٢ سياسة الاعتقالات التي تنفذها بحق الشعب الفلسطيني والتي أصبحت حدثا يوميا ملازما للفلسطينيين

كما وصعَد الاحتلال خلال العام ٢٠٢٢ من سياسة الاعتقال على خلفية التعبير عن الرأي على مواقع التواصل الاجتماعي خصوصا "الفيسبوك"، حيث اعتقل ما يزيد على ٤١٠ فلسطينيين،

بذريعة التحريض على الاحتلال. وصدرت أحكام بحق بعضهم لفترات مختلفة، بينما آخرون تم تحويلهم إلى الاعتقال الإداري دون محاكمة، واشترط على غالبيتهم قبل إطلاق سراحهم الامتناع عن استخدام "فيسبوك" لفترات تصل إلى عدة أشهر لمنعهم من الكتابة والتعبير عن الرأي.

وواصل الاحتلال سياسة استهداف الأطفال القاصرين بالاعتقال والاستدعاء وفرض الأحكام القاسية بجانب الغرامات المالية الباهظة، حيث وصلت حالات الاعتقال بين القاصرين دون سن الثامنة عشرة خلال العام إلى ٨٦٥ حالة، منهم ١٤٢ طفلا لم تتجاوز أعمارهم الثانية عشرة، بعضهم لا تتجاوز أعمارهم التسع سنوات حتى.

واعتقلت قوات الاحتلال الطفل "حمودي مصطفى عماش" الذي لا يتجاوز عمره العامين فقط على حاجز برطعة، بحجة أنه شتم الجنود المتواجدين على الحاجز وأفرج عنه بعد ساعة من الاحتجاز، وفرضت محاكم الاحتلال غرامات مالية على الأطفال بلغت حوالي ١٤٠ ألف دولار خلال العام، ووصلت حالات الاعتقال بين النساء والفتيات إلى ١٦٤ حالة بينهن ست أسيرات محررات.

- اعتقالات القدس: -

صعدت سلطات الاحتلال بشكل كبير العام الجاري من الاعتقالات بحق المقدسيين، والتي تأتي ضمن الاستهداف المباشر للوجود الفلسطيني والمكانة التاريخية والدينية للمدينة المقدسة.

ورصد المركز ما يزيد على الـ٢٩٩٠ حالة اعتقال خلال العام ٢٠٢٢، طالت كافة فئات المجتمع المقدسي مع التركيز على فئة الأطفال، وهي تشكل نسبة ٤٤ بالمئة من إجمالي الاعتقالات في كافة المناطق الفلسطينية

وأصدرت سلطات الاحتلال المئات من قرارات الإبعاد عن المسجد الأقصى والشوارع والبلدات المحيطة به، وكذلك إصدار المئات من قرارات الحبس المنزلي بحق المقدسيين، وغرامات مالية باهظة.

- اعتقالات غزة: -

ووصلت حالات الاعتقال من قطاع غزة إلى ١٠٨ حالات غالبيتها من الصيادين، واعتقلت قوات الاحتلال ٦٣ صيادا قبالة شواطئ قطاع غزة، بينما رصد المركز ٣٤ حالة اعتقال بحجة اجتياز الحدود الشرقية للقطاع تم إطلاق سراح غالبيتهم وإعادتهم بعد التحقيق معهم لساعات أو أيام.

ت-اقتحامات لتجمعات سكنية: -

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير، ٢٠٢٢، اقتحاماتها لتجمعات سكنية فلسطينية، ناهزت ـ بحسب تقرير "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية ـ الـ (٥٤٤) عملية اقتحام (٥٣٧ في الضفة الغربية و٧ في قطاع غزة المحتلين) تركزت في محافظة جنين بواقع (١١٦) اقتحامًا،

تليها نابلس بواقع (٩٢) اقتحاما أما بقية الاقتحامات في باقي المحافظات فتوزعت على النحو التالي: - القدس، ٦٤ رام الله، ٤٤ بيت لحم ٧ طوباس، ٢٣طولكرم، ٤٨ قلقيلية، ٣٣سلفيت، ١٢اريحا، ٧٨ الخليل، ١ الوسطى. ١ شمال غزة، ٤ غزة، ١ رفح.

ث- انتهاكات ضد المقدسات: -

واصلت سلطات الاحتلال انتهاكاتها ضد المقدسات في المدينة المحتلة خلال شهر نيسان٢٠٢٢، وفي مقدمتها الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف؛ في تحد صارخ لجملة من القرارات الدولية ذات الصلة، التي أكدت على إسلامية وعروبة الموقع الشريف ونفت أي علاقة يهودية مزعومة به.

وأشار تقرير " محافظة القدس" الى انتهاك واضح وصريح ومكثف لقدسيّة المسجد الأقصى المُبارك، حيث تصاعدت اقتحامات المستوطنين خلال العام ٢٠٢٢، وتم رصد اقتحام ما يدنو من (٦٠,٠٨٩) مستوطنًا لباحات المسجد الأقصى المُبارك خلال فترتي الاقتحامات الصباحية والمسائية بحماية مشددة من شرطة الاحتلال، أدّوا خلالها صلوات وشعائر تلمودية علنّية، وتركزت الاقتحامات في محيط مبنى ومصلى باب الرحمة في الجهة الشرقية من المسجد، كان أعلاها في شهر تشرين الأول بواقع (٨٢٢٤) مستوطنًا وذلك تحت ذريعة الأعياد اليهودية (العرش والغفران)، تجدر الإشارة إلى أن المعطيات الواردة آنفا تسجل ارتفاعا كبيرا في عدد المستوطنين المتطرفين الذين اقتحموا المسجد الأقصى المُبارك خلال العام ٢٠٢٢ عن العام ٢٠٢١، والذي رصد فيه اقتحام نحو (٣٩,٣٤٤) مستوطنًا للمسجد الأقصى المُبارك.

فيما أشار تقرير " مركز معلومات وادي حلوة- القدس" بأن عام ٢٠٢٢ من أخطر الأعوام التي مرت على المسجد الأقصى المبارك، وتجلى ذلك بوضوح خلال الأعياد اليهودية، والتي تُستغل لتمرير المخططات والبرامج المختلفة؛ باستباحته من قبل أعضاء الكنيست وجماعات الهيكل المزعوم وكبار الحاخامات وضباط وشرطة الاحتلال، بفرض سياسة التقسيم الزماني للأقصى "بعدم السماح للمصلين بالدخول إليه أو إخراجهم منه خلال فترة الاقتحامات"، والتقسيم المكاني "بمنع المصلين من التواجد في المنطقة الشرقية للأقصى"، إضافة إلى رفع الأعلام الإسرائيلية في الساحات، النفخ البوق، السماح باقتحام الأقصى عبر باب الأسباط، إدخال القرابين النباتية، مباركات الزواج والطهور والبلوغ وإحياء ذكرى لقتلى المستوطنين، وخلال شهر رمضان شهر العبادة للمسلمين، تحوّل الأقصى إلى ساحة مواجهة، وتمت اعتقالات بالمئات وإطلاق طائرات مسيرة تطلق قنابل الغاز المسيل للدموع.

وعلى مدار العام تنفذ الاقتحامات للأقصى برنامج "الاقتحامات اليومية" التي تتم عبر باب المغاربة الذي تسيطر سلطات الاحتلال على مفاتيحه منذ احتلال القدس بإشراف وحراسة قوات الاحتلال، خلال فترتي اقتحام "صباحية وبعد الظهر"، وتنفذ الاقتحامات باستثناء أيام الجمعة والسبت والأعياد والمناسبات الدينية، وتسير مجموعات المقتحمين باتجاه ساحة المسجد القبلي باتجاه المنطقة الشرقية للأقصى "عادة تؤدى فيها الصلوات المختلفة" باعتبارها البوابة الرئيسية للهيكل

المزعوم، ومنها تكمل الجماعات سيرها باتجاه أبواب الأقصى "السور الشمالي للأقصى" مرورا بأبواب الأسباط، حطة، الملك فيصل، ثم جنوبا باتجاه باب القطانين، ثم الخروج من باب السلسلة.

وبلغ عدد المقتحمين خلال عام ٢٠٢٢، "٤٨٢٣٨" متطرفا – حسب دائرة الأوقاف الإسلامية.

أما الفترات التي شهدت أعلى الاقتحامات فكانت: شهر نيسان "٣٧٣٨" مستوطنا خلال أسبوع عيد الفصح، شهر أيار "١٦٨٧ مستوطنا" في يوم ما يسمى ذكرى "توحيد القدس" وهو ذكرى احتلال الشق الشرقي من القدس و"٧٩٢" مستوطنا في يوم يسمى "عيد الاستقلال"، شهر حزيران "١٠٥٢" مستوطناً في ما يسمى "عيد نزول التوراة/الشفوعوت"، شهر آب "٢٢٠١" مستوطنا خلال يوم ما يسمى "خراب الهيكل"، شهر أيلول "١١٨١" مستوطنا في عيد رأس السنة العبرية، شهر تشرين الأول "٧٩٤١" مستوطنا خلال فترة عيد "الغفران والعرش"، شهر كانون الأول"١٧٩٧" مستوطنا في أسبوع عيد "الأنوار/الحانوكا.

أما أبرز الانتهاكات والاعتداءات والاقتحامات التي رصدها مركز المعلومات، تزامنت مع بداية شهر رمضان حيث تصادف العام الماضي مع "أسبوع عيد الفصح اليهودي"، فخلال فترة العيد تعمدت القوات إخلاء المسجد والاعتداء على المصلين الصائمين وحرمانهم من الوصول إليه، متجاهلة قدسية وأهمية يوم الجمعة لدى المسلمين.

كما يتعرَّض الوجود المسيحي إلى استهدافٍ مُتمادٍ من الاحتلال الإسرائيلي مع سياسة التهويد التي ينتهجها الاحتلال ليزوِّر تاريخ القدس، ويُغيِّر حاضرها.

وخلال العام ٢٠٢٢ واصل الاحتلال الانتهاكات بحق الطوائف والمعالم المسيحية بالقدس وكانت أبرزها القرارات والتضييقات في "سبت النور"، اذ أصدرت شرطة الاحتلال قيودًا لوصول المسيحيين إلى كنيسة القيامة في القدس المحتلة، وقلّصت عدد المحتفلين بسبت النور عشية أحد القيامة، ونشرت الحواجز والقوات في شوارع حارة النصارى والطرقات المؤدية إلى كنيسة القيامة، ومنعت الوصول إلى محيط الكنيسة وداخلها، كما واعتدت بالضرب والدفع على العشرات من المحتفلين بسبت النور. بالإضافة إلى الاعتداء على كنيسة اللقاء في بيت حنينا حيث اقتحمت سلطات الاحتلال خلال أيّار كنيسة اللقاء في بيت حنينا، والتي أقيم فيها بيت عزاء الشهيدة "شيرين أبو عاقلة"، واعتدت خلال الاقتحام على المتواجدين في بيت العزاء عدة مرات في محاولة لإزالة العلم الفلسطيني من المكان.

وخلال حزيران، اعتدت مجموعة من المستوطنين على كنيسة "الروح القدس" والحديقة اليونانية التابعة لبطريركية الروم الأرثوذكس على جبل صهيون بالقدس المحتلة، وعبثوا بمحتوياتها ونبشوا قبور الأموات، كما وألقوا القمامة في حديقة الكنيسة، إضافةً لذلك هددوا حارس الأمن المتواجد بالقتل.

ج- مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة: -

واصل الاحتلال الإسرائيلي مصادرته، تدميره، واعتدائه على ممتلكات عامة وخاصة في أنحاء متفرقة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ تم تسجيل (٥٢) حادثة تدمير واعتداء على ممتلكات شملت إلحاق أضرار: بأثاث منازل، إلحاق أضرار بسيارات المواطنين، اقتلاع أشجار زيتون، هدم بركسات. كما شهد الشهر موضوع التقرير (٢٦) حادثة مصادرة ممتلكات من ضمنها؛ سيارات مدنين، كاميرات تسجيل، ممتلكات شخصية، معدات، مبالغ مالية وغيرها.

وفيما يتعلق بمصادرة الأراضي والاستيلاء عليها والقيام بأعمال التجريف؛ صدرت قوات الاحتلال، أمراً عسكرياً يقضي بمصادرة مساحة تقدر بنحو ٤٠٠ دونم من أراضي المواطنين في قرية جين صافوط.

كما أصدرت قوات الاحتلال، أمراً عسكرياً يقضي بمصادرة (٣٤٩٢) دونماً من الأراضي تقع في الحوض رقم (١٣) طبيعي من موقع جبل القرين، والحوض (١٤) طبيعي من جبل المسترة، وموقع طلعة عمرة من جبل القرين من أراضي بلدة عقربا، لأغراض استيطانية، بحجة أنها أراضي دولة.

ح - أنشطة استيطانية وتهويدية:-

تواصلت خلال الفترة، موضع التقرير، أنشطة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطانية والتهويدية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث شرعت قوات الاحتلال بتوسيع مستعمرة "كرمي تسور" المقامة على أراضي المواطنين التابعة لبلدتي بيت أُمَّر وحلحول، وذلك ببناء ٢٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة على أراضي المواطنين في منطقة شعب أبو يوسف التابعة لبلدة حلحول.

كما قام مستوطنون أعمال التجريف والحفر، في أراض تابعة لقريتي قلنديا ورافات. وقال مدير عام التوثيق والنشر في هيئة الجدار والاستيطان أمير داود، "إن أعمال التجريف تجري في أراض تقدر مساحتها بـ٢٢٥ دونما، بهدف إقامة بؤرة زراعية استيطانية".

وأوضحت المصادر ذاتها، أن الأراضي التي يقوم المستوطن بتجريفها تقع غرب مطار قلنديا ضمن المناطق المصنفة "ج"، ودأب مزارعون من قرية قلنديا على زراعتها منذ عقود، بموجب عقود استئجار من الحكومة الأردنية قبل عام١٩٦٧.أما بالنسبة لتكثيف وتضاعف الاستيطان خلال العام ٢٠٢٢ نستعرض التقرير أدناه: -

- ٢٠٢٣سيكون الأخطر. والاستيطان تضاعف ٣ مرات في ٢٠٢٢: -

واصلت حكومة الاحتلال الإسرائيلي وبوتائر متسارعة مشاريعها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين خلال العام ٢٠٢٢، والذي شهد تصاعدًا وتضاعفًا في عدد الوحدات الاستيطانية ثلاث مرات عن العام الماضي ٢٠٢١.

ووُصف العام ٢٠٢٢ بالأسوأ والأخطر على الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧، لما شهده من تصاعد غير مسبوق في زيادة عنف المستوطنين، وارتفاع وتيرة الاستيطان وتوسيع المستوطنات، ومصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة والقدس، بغية تعزيز الوجود الاستيطاني وزيادة أعداد المستوطنين، وتغيير الوقائع على الأرض.

وقال مدير معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) جاد إسحاق أنّ "إسرائيل ماضية في مخططها التوسعي في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة.. ويبدو أن ٢٠٢٣ سيكون أصعب، حيث أن إسرائيل ماضية في مخططها التوسعي في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة، وتعمل على تنفيذ مشاريع خطيرة أبرزها ما يُسمى بـ (القدس الكبرى) وتشمل التجمعات الاستيطانية معالية أدوميم، بسغات زئيف، وغوش عتصيون."

- <u>استيلاء واعتداء: -</u>

شهد العام ٢٠٢٢ تسارعًا ملحوظًا في عدد المخططات الاستيطانية، في ظل المساعي الحثيثة لحكومة الاحتلال للسيطرة على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وفرض الوقائع على الأرض ببناء وتوسيع المستوطنات وشرعنة البؤر الاستيطانية، وشق المزيد من الطرق الالتفافية، وخاصة بالمناطق المصنفة "ج" في الضفة الغربية.

وخلال هذا العام، استولت سلطات الاحتلال على ١١٣٤٣٥ دونمًا من الأراضي الفلسطينية لصالح الاستيطان، وصادقت على ١١٤مخططًا استيطانيًا، وأقامت ٢٢٢٠ وحدة استيطانية. وهدمت سلطات الاحتلال ٩٥٠ مسكنًا ومنشأة، وأصدرت أوامر هدم لـ ٢٢٩٠ مسكنًا ومنشأة أخرى، واقتلعت وجرفت حوالي ١٨,٩٠٠ شجرة، معظمها أشجار زيتون مثمر، وفق مركز أبحاث الأراضي.

كما أكد مدير معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) جاد إسحاق انّ "إسرائيل بدأت بعمل تسوية الأراضي في مدينة القدس الشرقية بهدف السيطرة على الأراضي الفلسطينيين في الخارج تحت مُسمى (أملاك الغائبين). والفلسطينيون يتمسكون بالقدس الشرقية عاصمةً لدولتهم المأمولة، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية التي لا تعترف باحتلال إسرائيل للمدينة عام ١٩٦٧ ولا بضمها إليها في ١٩٨١.

وبحسب إسحاق فإن إسرائيل تسيطر على ٧٥ بالمائة من الأراضي المصنفة "ج" حسب اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، أي أن تل أبيب أبقت جزء من "ج" قليل بالإضافة إلى مناطق "أ" و "ب". واتفاقية أوسلو ٢ لعام ١٩٩٥ صنفت أراضي الضفة الغربية ٣ مناطق: "أ" تخضع لسيطرة فلسطينية كاملة، و"ب" تخضع لسيطرة أمنية إسرائيلية ومدنية وإدارية فلسطينية، و"ج" تخضع لسيطرة مدنية وإدارية وأمنية إسرائيلية .

وأضاف إسحاق: المناطق "أ" و "ب "أصبحت مستودعات بشرية لا يوجد مساحات زراعية ومفتوحة.. وإسرائيل غضت الطرف عن البناء العشوائي في عدد من المناطق في القدس ومحيطها

مثل الرام والعيزرية وأبو ديس كفر عقب وبيت جالا ودار صلاح. و"الكثافة السكانية في تلك التجمعات وصلت إلى ٥٠ ألف نسمة للكيلو متر مربع وتفتقر للبنية التحتية"، وفق إسحاق.

وأردف: "استجابة لمتطلبات الحياة والتوسع العمراني اضطر أهالي القدس للبناء خارج حدود بلدية القدس الإسرائيلية، ما قد يفقدهم حق البطاقة المقدسية.. وهذا سيؤدي إلى تناقص نسبة السكان الفلسطينيين في القدس من ٣٧ بالمائة إلى أقل من ٢٠ المائة."

- تصاعد خطير: -

منسق الحملة الوطنية لمقاومة الجدار والاستيطان جمال جمعة يقول إن العام ٢٠٢٢ شهد تصاعدًا خطيرًا في عدد الوحدات الاستيطانية، وتضاعفت بوتيرة متسارعة وصلت إلى مستويات قياسية غير مسبوقة مقارنة بالأعوام السابقة، ويوضح جمعة أن عدد الوحدات الاستيطانية وصل خلال العام الجاري إلى حوالي ١٤ ألف وحدة تم إقرارها رسميًا في الضفة والقدس جزء كبير منها جرى العمل على إقامتها مقارنة بإقرار ٦٨٠٠ وحدة خلال العام ٢٠٢١، في المقابل جرى هدم ٣١٨ منزلا و٥٨٣ منشأة فلسطينية".

ويضيف أن حكومة الاحتلال تعمل على توسيع البؤر الاستيطانية بشكل كبير، لكن الأخطر من ذلك، مشاريع البنى التحتية الهائلة التي يجري العمل عليها في الضفة، ضمن سياسة الفصل العنصري. حيث أن نفوذ المستوطنات تضاعف من ٣,١% من مساحة الضفة إلى ٩,١%. وهنالك في الضفة الغربية ١٧٩ مستوطنة إسرائيلية، فيما يبلغ عدد المستوطنين في الضفة بما فيها مدينة القدس الشرقية المحتلة ٩٥٠ ألف مستوطن.

وهناك ثلاثة مشاريع بنى تحتية ضخمة ما تزال قيد العمل، تتضمن إقامة طرق استيطانية التفافية كبيرة لتقسيم معالم الضفة المحتلة، منها مشروع "غوش عتصيون"، الذي يقطع باتجاه الشرق، ويلتف على مرتفعات الخليل باتجاه الجنوب لضم كل مستوطنات مشارف الغور في مجمع "غوش عتصيون."

ويشير جمعة إلى أن الاحتلال يعمل أيضًا، على إقامة نفق استيطاني تحت حاجز قلنديا شمال القدس، لفصل مستوطنات شرق رام الله ونابلس عما يسمى خط "ألون" بشكل حيوي مع القدس والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ عبر هذا النفق، وإنشاء مستوطنة ضخمة في مطار قلنديا تضم ٩ آلاف وحدة استيطانية.

والمشروع الثالث، يبدأ من حاجز زعترة جنوب نابلس ويخترق بلدة بيتا ويلتف حول حوارة، لربط مستوطنات شرق نابلس مع خط "يتسهار" والمستوطنات القائمة على طول الخط الذي يصل حتى مدينة قلقيلية، وبالتالي توفير مسارات مفتوحة للمستوطنين في كل المستوطنات المشرفة على غور الأردن.

ويضيف جمعة أن من شأن هذه المشاريع أن تعزل غور الأردن بمنحدرات شرقية، تمهيدًا لعملية ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

ويلفت إلى أن مدينة القدس تتعرض لعملية تهويد ممنهجة ومتسارعة، حيث تم خلال العام ٢٠٢٢، زيادة توسعة الاستيطان، وإقرار مشاريع في بلدة سلوان ومحيط البلدة القديمة، ووادي الجوز، وحي الشيخ جراح.

والأخطر خلال العام ٢٠٢٢، تصاعد سياسة تهجير الفلسطينيين لأجل تنفيذ مشاريع الاستيطان، وخاصة في مناطق (ج)، وأيضًا استهداف قرية مسافر يطا بالخليل المهددة بالضم، وهي معزولة عسكريًا، وجرى هدم تجمعات ومدارس فيها.

وشهد هذا العام، تصاعدًا غير مسبوق في هجمات المستوطنين ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة والقدس، وصل إلى ما يزيد عن ٥٠٠ اعتداء، طالت مركبات ومنازل المواطنين، وحرق واقتلاع أشجار الزيتون، والاستيلاء على الأراضي، ونتج هذه الاعتداءات إصابات وشهداء.

- **<u>بؤر استيطانية ورعوية: -</u>**

وبحسب رصد أعده مدير معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) جاد إسحاق، تنتشر في الضفة الغربية ٢٢٠ بؤرة استيطانية (غير مرخصة من الحكومة الإسرائيلية) بالإضافة إلى ٢٠ بؤرة رعوية، وقال إسحاق إن "ظاهرة البؤر الاستيطانية بدأت عام ١٩٩٨، وتهدف إلى السيطرة على أوسع مساحة من أراضي الضفة الغربية."

والبؤرة تبدأ بوضع بيت متنقل يسكنه مستوطن إسرائيلي يطلب من الجيش توفير الحماية والمياه والكهرباء، ثم لاحقا تتحول مجموعة من البيوت المتنقلة إلى بيوت مشيدة وتجمع لمجموعة من العائلات.

و"بالرغم من دعوة اللجنة الرباعية الدولية في ٢٠١١ إلى إزالة تلك البؤر، إلا أن السلطات الإسرائيلية دعمتها"، بحسب أسحاق.

وفي ٢٠٠٢، أُنشئت اللجنة الرباعية للسلام بالشرق الأوسط وتضم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتهدف إلى حل المشاكل العالقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

وأكد إسحاق أن "٩٦ بالمائة من البؤرة الاستيطانية أُنشئت في مواقع إستراتيجية من شأنها تحويل الضفة الغربية إلى كانتونات"، وبالرغم من أن إسرائيل لم تشرعن تلك البؤر إلا أنها، وفق إسحاق"، "أخطر من المستوطنات كونها تحول دون قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا".

ومفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي متوقفة منذ نيسان ٢٠١٤؛ جراء رفض تل أبيب وقف الاستيطان والإفراج عن معتقلين قدامى، بجانب تنصلها من مبدأ حل الدولتين (فلسطينية وإسرائيلية).

ولفت إسحاق إلى أن "إسرائيل اهتمت في السنوات الأخيرة بالبؤر الرعوية التي تتمثل في إقامة مزارع للماشية تسيطر على أراضي رعوية شاسعة يمنع على الفلسطينيين استثمارها واستغلالها.. وفي الأغوار شرقي الضفة الغربية تنتشر ٢٠ بؤرة رعوية"، وأفاد إسحاق بأن "الكثافة السكانية في المناطق المصنفة أ و ب وصلت ٣ آلاف نسمة في الكيلو متر الواحد"، وتوقع أن "تصبح تلك المناطق بعد ١٥ عاما أشبه بمخيمات لا توجد بها مناطق زراعية أو مفتوحة.. الأمر إذا ما استمر سيدفع بالعديد (من الفلسطينيين) إلى التفكير في الهجرة."

- العام الأصعب: -

وحول توقعاته للعام ٢٠٢٣، يقول جمعة إن العام المقبل سيكون الأسوأ والأصعب على الفلسطينيين من العام ٢٠٢٢، في ظل حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرفة، والتي تدعم توسيع الاستيطان.

ويضيف "نحن أمام حكومة فاشية عنصرية يقوم برنامجها الأساسي على عملية الضم، ربما لن يكون بشكل رسمي لتفادي الغضب العالمي، لكننا سنشهد ثورة كبيرة في توسعة المستوطنات، وزيادة الوحدات الاستيطانية، وطرد الفلسطينيين والاستيلاء على مساحات واسعة من أراضي الضفة، وخصوصًا في مناطق (ج)، ويتابع "نتوقع أن يكون العام المقبل سيئًا جدًا على قرية مسافر يطا والتجمعات البدوية في الأغوار الشمالية، وكذلك تعزيز سطوة وهجمات المستوطنين على الفلسطينيين، وقد نشهد مواجهات دامية مع هؤلاء المستوطنين."

ويستوطن نحو ٤٥١ ألف يهودي في ١٣٢ مستوطنة و١٤٧ بؤرة استيطانية عشوائية في الضفة الغربية، و٢٣٠ ألف مستوطن في القدس المحتلة.

- أكثر تطرفًا: -

أما مسؤول ملف الاستيطان شمال الضفة غسان دغلس، فيرى أن حكومة الاحتلال عملت خلال العام ٢٠٢٢ على ضم الضفة ضمًا حقيقيًا، أي ضم الأرض بالمستوطنين دون الفلسطينيين، وهذا يعني إغلاقًا من طرف واحد للصراع الدائر منذ ١٠٠ عام، واعتبار "فلسطين بكاملها أرضًا تتبع لدولة الاحتلال."

ويضيف أن" المجتمع الإسرائيلي انحاز انحيازًا عميقًا للأحزاب والعناصر الأكثر تطرفًا وحقدًا على الفلسطينيين، فما أن بلغت السياسة الإسرائيلية منحدرًا سحيقًا بأن يصبح مجرمون مثل سموتريتش وبن غفير وزراء في حكومة يقودها نتنياهو حتى أصبح ما تبقى من اتفاقيات مع الفلسطينيين أو تعهدات أمام العالم رمادًا تذروه الرياح."

ويشير إلى أن المتطرف سموتريتش وضع خطة ومرر قانونًا في الكنيست ينص على تخصيص مليار شيكل من أجل تطوير الطرق الاستيطانية على أراضي الفلسطينيين في الضفة وشرقي القدس.

وقد أعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية عن دعم مستوطنات الضفة الغربية المحتلة بعشرات الملايين من الشواقل. وذكرت صحيفة "مكور ريشون" العبرية أن وزيرة الداخلية السابقة أقرت قبل تركها مهام منصبها لصالح الوزير الجديد آريه درعي مكافأة لبعض المستوطنات في الضفة والتي تصل قيمتها الى ٥٥ مليون شيقل.

وتشمل ميزانية المستوطنات الإضافية دعمًا لإنشاء مبانٍ جامعية ومقاهٍ ومطاعم وبنية تحتية لخدمة الهاتف النقال في مستوطنات "إفرات" و"معاليه أدوميم" و"أرائيل" و"بنيامين". كما تشمل المبالغ دعماً للمكونات الأمنية في المستوطنات سعياً للتأقلم مع موجة العمليات الأخيرة. واشتملت خطة الدعم أيضًا مناطق الجليل والنقب لتهويدها بمبالغ تصل لـ٣٠٠ مليون شيقل.

- **خ. حواجز عسكرية مفاجئة، إغلاقات، وحصار:-**

واصلت قوات الاحتلال تضييقاتها المعهودة على التنقل الحر والآمن للمواطنين الفلسطينيين، داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، ما يضطرهم الى سلوك طرق التفافية وبديلة، والتي عادةً ما تكون طويلة أو غير آمنة، وذلك في سعيهم للوصول الى أماكن عملهم أو قضاء حاجياتهم، حيث أقامت قوات الاحتلال (٣٦٩) حاجزًا مفاجئًا في الضفة الغربية، توزعت على النحو التالي: - ١٠القدس، ١٥٩ رام الله، ٤ جنين،٢ طوباس، ١ طولكرم، ٥٣ قلقيلية، ٤١ نابلس، ٢٤ سلفيت، ١٣ اريحا، ٢١ بيت لحم، ٤١ الخليل.

د- هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية: -

صعد الاحتلال أنشطته الخاصة بهدم منازل ومنشآت سكنية فلسطينية، وبخاصة في القدس المحتلة، والمنطقة المصنفة "ج" من الضفة الغربية المحتلة، الخاضعة لسيطرة احتلالية أمنية وإدارية؛ بما فيه بحجة البناء دون ترخيص، رغم ما هو معروف عنه من تشدده فيما يتصل بطلبات المواطنين منحهم تراخيص بناء، درجة أن يكون المنع هو الرد السائد، وحسب التقرير الشهري لـ"دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية"، هدمت آليات الاحتلال خلال (١٣) منزلاً ومنشأة فلسطينية في الضفة الغربية والقدس بحجة عدم الترخيص، وتوزعت عمليات الهدم بين محافظات القدس، والخليل، وأريحا، وجنين، وأجبرت سلطات الاحتلال أصحاب منزلين من القدس على هدمها ذاتيًا؛ تفاديًا لدفع غرامات باهظة، في حال قيام سلطات الاحتلال بتنفيذ عملية الهدم.

كشف تقرير فلسطيني أن أكثر عمليات هدم المنازل التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي كانت في مدينة القدس المحتلة في حين أظهر تقرير إسرائيلي أن عام ٢٠٢٢ شهد تصاعدا في عمليات المقاومة الفلسطينية وكذلك في عدد القتلى الإسرائيليين.

وبحسب الإحصاء الفلسطيني فإن الاحتلال وضمن سياسته الممنهجة لاقتلاع الفلسطيني من أرضه، واصل الاعتداءات على السكان الفلسطينيين في كافة تجمعات سكنهم من مصادرة للأراضي وهدم المنازل والاعتداء على الفلسطينيين وخاصة مدينة القدس.

وبحسب التقرير فإنه وفي عام ٢٠٢٢ قام الاحتلال الإسرائيلي بهدم وتدمير ١,٠٥٨ مبنى (٣٥٣ مبنى سكني و٧٠٥ منشآت)، شملت ٩٣ عملية هدم قسري يقع معظمها في محافظة القدس بواقع ٨٨ عملية هدم قسري.

وتصدرت محافظة القدس مجمل عمليات الهدم بنسبة ٢٩%، شملت هدم ١٢٨ مبنى سكني و١٧٦ منشأة، في الوقت الذي تقوم به دولة الاحتلال ببناء مئات الوحدات الاستيطانية.

ذ- انتهاكات المستوطنين: -

واصل المستوطنون اليهود انتهاكاتهم ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم؛ مستفيدين في هذا السياق من دعم وحماية كاملتين من مختلف مؤسسات الاحتلال؛ إذ سجل شهر كانون أول ٢٠٢٢ وفق نتائج التقرير الشهري لـ" دائرة شؤون المفاوضات الفلسطينية" (٩٦) اعتداءات شملت دهس مواطنين، رشق حجارة واقتحام لبلدات وقرى واعتداء على مواطنين.

تجدر الإشارة إلى تنفيذ جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه، خلال العام الماضي، ٨٧٢٤ اعتداءً بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم بالضفة الغربية والقدس، وقال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مؤيد شعبان، "إن الاعتداءات تركزت في محافظة رام الله والبيرة بواقع ١,٦٤٦ اعتداء، تلتها محافظة بيت لحم بـ١,٢٦٧، ثم محافظة الخليل بـ١,٢٤١ اعتداء، وأوضح بأن عدد الاعتداءات التي نفذها المستوطنون بلغت ١١٨٧ انتهاكا، استُشهد خلالها ٦ فلسطينيين وتراوحت بين مشاركة الجيش اقتحاماته للمدن والتجمعات الفلسطينية والاعتداء المباشر على المواطنين.

ويشار إلى أن عدد الاعتداءات التي استهدفت أشجار الزيتون ٣٥٤ عملية اعتداء، تسببت باقتلاع وتضرر وتخريب وتسميم ١٠,٢٩١ شجرة.

كما أن عدد المستوطنين في الضفة والقدس، بلغ ٧٢٦,٤٢٧ مستوطنا، موزعين على ١٧٦ مستوطنة، و١٨٦ بؤرة استيطانية، منها ٨٦ بؤرة رعوية زراعية استيطانية.

ثالثا: الشؤون الإسرائيلية

تستعرض الشؤون الاسرائيلية أبرز القضايا محط الاهتمام الاسرائيلي، خلال الشهر موضوع التقرير، مسلطة الضوء على مختلف القضايا الداخلية والخارجية، وفي هذا العدد نستعرض تقريرا نشره " مركز مدار الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" والذي يتناول عدد المستوطنين، وأنواع مستوطناتهم، وأنماط تصويتهم في الانتخابات الأخيرة، ومطالبهم، وتحاول أن تجيب عن السؤال: لماذا قد يكون العام ٢٠٢٣ هو عام المستوطنين؟

فيما يتناول التقرير الثاني "التقرير الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٣" تحت عنوان "إسرائيل في معسكر الديمقراطية – الحاجة والفرصة"، وهو تقرير سنوي بالغ الأهمية في إسرائيل، يصدر عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، حيث قام رئيس المعهد مانويل تراختنبرغ ومديره الجنرال احتياط تامير هيمان بتسليم التقرير إلى الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ.

أ- هل سيكون ٢٠٢٣ عام المستوطنين؟... قراءة في بروفايل المستوطنين ومطالبهم

قد يكون العام ٢٠٢٣ هو عام المستوطنين. فالعديد من مطالب المستوطنين باتت أقرب للتحقق مع تشكل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو وتولي أوريت ستروك، وهي الشخص الثاني في قائمة الصهيونية الدينية، منصب وزير الاستيطان، وهو المنصب الذي سيجعل من ستروك الحاكم الفعلي للضفة الغربية. بل إن تولي ستروك لهذا المنصب قد يمنح العديد من مؤسسات ومنظمات وجمعيات اليمين الاستيطاني صلاحيات واسعة في صياغة مصير الضفة الغربية والمشروع الاستيطاني. تقدم هذه المقالة بروفايل للمشروع الاستيطاني كما بدا خلال العام ٢٠٢٢، وتستعرض عدد المستوطنين، وأنواع مستوطناتهم، وأنماط تصويتهم في الانتخابات الأخيرة، ومطالبهم، وتحاول أن تجيب عن السؤال: لماذا قد يكون العام ٢٠٢٣ هو عام المستوطنين؟

- **احصائيات حول المستوطنين**: -

خلال العام ٢٠٢٢، تجاوز عدد المستوطنين في الضفة الغربية (بدون القدس) حاجز النصف مليون شخص. في تقرير نشره مجلس المستوطنات ("ييشع") في وقت سابق من هذا العام، تبين أن حجم المستوطنين يزداد سنويا بمقدار يتراوح ما بين ١٢ ألف إلى ١٦ ألف مستوطن. وقد ازداد عدد المستوطنين بحوالى ١٤٩ ألفاً (أي ٤٣%) خلال العقد الأخير (٢٠١١-٢٠٢١)، أي خلال فترة حكومات نتنياهو. في نهاية العام ٢٠٢١، وصل العدد الفعلي للمستوطنين إلى ٤٩١٩٢٣ مستوطنا، وإذا أضيف لهم معدل نمو سنوي بنحو ١٢-١٦ ألفاً (خلال العام ٢٠٢٢) فإن العدد الفعلي قد تجاوز بكل تأكيد حاجز النصف مليون، هذا النمو يعتبر بطيئا بالنسبة لقادة المستوطنين، ومن غير المتوقع أن يستمر على هذا النحو (المخيب للآمال بالنسبة للمستوطنين) خلال السنوات القادمة. فإحدى تبعات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة لن تكون في مجرد زيادة كمية في حجم

المستوطنين، بل في إحداث تغيرات كيفية في علاقة الحكومة الإسرائيلية بالمشروع الاستيطاني، بحيث أن المشروع الاستيطاني قد يتم رفده بـ "خميرة" من طراز جديد قد تضخمه من حيث الحجم، الامتداد والنفوذ السياسي القادر على الوصول إلى دوائر صنع القرار الأكثر حساسية في إسرائيل .

من المهم أيضا الإشارة إلى التوجهات الحزبية الفكرية للمستوطنين، كما رشحت عن انتخابات إسرائيل للعام ٢٠٢٢. بينما أن الائتلاف الحكومي الجديد (أحزاب الليكود، الصهيونية الدينية، يهدوت هتوراه وشاس) يمثل نحو ٥٣% من حجم الناخبين الإسرائيليين (أي ٦٤ مقعدا من أصل ١٢٠)، إلا أن هذا الائتلاف حظي بأصوات ٨١% من مستوطني الضفة الغربية: ١٩,١% من المستوطنين صوتوا لصالح الليكود، و٣١,٤% صوتوا لصالح الصهيونية الدينية، و١٩,١ لصالح يهدوت هتوراه، و١١,٧% لصالح شاس .

<u>لهذه الإحصائيات دلالات مهمة، بالإشارة إليها لذا تمت الإشارة إليها:-</u>

نحو ثلث المستوطنين، أو نحو ٣٠,٨% منهم، يصوتون لصالح أحزاب حريدية متزمتة مثل يهدوت هتوراه وشاس.

خلال انتخابات آذار ٢٠٢١ (أي الانتخابات قبل السابقة التي أفرزت حكومة بينيت- لبيد)، صوّت نحو ٢١,٦% من المستوطنين لصالح قائمة الصهيونية الدينية (بزعامة سموتريتش) بينما صوت نحو ١٣,٦% لصالح قائمة يمينا (بزعامة بينيت). على ما يبدو، فإن كل مصوتي حزب بينيت (الذي يعتبر من تيار الصهيونية الدينية الليبرالية) قد وجهوا تصويتهم خلال انتخابات تشرين الثاني ٢٠٢٢ لصالح قائمة سموتريتش (الذي يعتبر من تيار الصهيونية الدينية الحردلية) بعد تفكك ثم اندثار حزب يمينا. هذا لا يعتبر مجرد انتقال حسابي للأصوات من قائمة إلى قائمة أخرى، بل إنه أيضا يمنح التيار الحردلي صاحب الأفكار الأكثر تطرفا قاعدة انتخابية عريضة تمكنه من تمرير العديد من القضايا المتعلقة بمستقبل المشروع الاستيطاني والتي ما كان لتيار الصهيونية الدينية الليبرالية أن يقوم بها .

- **<u>مصير الأراضي المصنفة (ج) -</u>**

في الضفة الغربية، يعيش المستوطنون في ١٥٠ مستوطنة موزعة ما بين مدن استيطانية (عددها ٤ مدن) ومجالس مناطقية (المجلس يضم عدة مستوطنات صغيرة، بحيث أن هناك ١٤ مجلسا مناطقيا)، ومجالس محلية (المجلس يضم مستوطنة واحدة كبيرة لم تصل بعد إلى تصنيف مدينة، بحيث أن هناك ٧ مجالس محلية) .بالإضافة، هناك نحو ٧٠ بؤرة استيطانية (نحو ٢٥ ألف مستوطن) بحيث أن البؤرة هي مستوطنة غير معترف بها إسرائيليا رغم تلقيها للعديد من الخدمات العامة. من المعلوم أن المستوطنات تقع جميعها في المنطقة المصنفة "ج" (نحو ٦١% من مساحة الضفة الغربية)، لكن لا بد من توضيح بعض النقاط المتعلقة بالأراضي "ج".

إحدى أهم التبعات السياسية التي نجمت عن تعاظم نفوذ اليمين الجديد هو في إحداث انزياحات جوهرية في علاقة إسرائيل مع الأراضي "ج". فبينما أن اتفاقيات أوسلو كانت تعني انتقالا تدريجيا لأراضي الضفة الغربية من إدارة إسرائيلية (متمثلة بالإدارة المدنية) إلى إدارة فلسطينية (متمثلة في السلطة الوطنية الفلسطينية)، فإن هذا الانتقال انحصر فيما مساحته ٣٩% فقط من أراضي الضفة الغربية المصنفة حاليا كمناطق "أ" ومناطق "ب". خلال الأعوام الأخيرة، تحول النقاش من اعتبار الأراضي "ج" أراضي محتلة وبالتالي البحث في شروط الانسحاب الإسرائيلي منها (ضمن اتفاقيات وضع نهائي أو اتفاق إقليمي، مصير غور الأردن، تواجد عسكري إسرائيلي على طول الشريط الحدودي مع الأردن... إلخ) إلى اعتبار الأراضي "ج" أراضي إسرائيلية يهودية وبالتالي البحث في طبيعة السيادة الإسرائيلية فوقها (ضم زاحف، ضم أحادي الجانب، ضم بموجب صفقة توافق عليها القوى العظمى) .

داخل أراضي "ج" هناك نحو ١٥٠ مستوطنة (٥٠٠ ألف مستوطن) بالإضافة إلى نحو ٥٠٠ قرية فلسطينية (نحو ٣٠٠ ألف فلسطيني). لكن لا بد من الانتباه إلى تصنيف أراضي "ج" نفسها، وتوزيع استخدامها الحالي ما بين المستوطنين والفلسطينيين، وهو توزيع ساهمت فيه بشكل مباشر الإدارة المدنية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ العام ١٩٦٧ .

جدول ١: إحصائيات متنوعة حول استخدامات الأراضي

نسبة من أراضي "ج"	المساحة بالدونم	التصنيف
٧٪	٢٤٢٠٠٠دونم	منطقة البناء الفلسطيني في المناطق "ج"
٢,٥٪	٨٧٠٠٠دونم	منطقة بناء المستوطنات
١٥,٥٪	٥٣٧٠٠٠دونم	مساحة المستوطنات (البناء + الحدود الإقليمية للمستوطنة)

هذا يعني أن حدود المستوطنات القائمة حاليا يمتد على نحو ١٥,٥% من مساحة المناطق "ج". لكن معلوم أن نحو ٩٠% من أراضي "ج" تعتبر تسوية غير منتهية بناء على تجميد مشروع تسوية الأراضي الأردني من قبل الحاكم العسكري الإسرائيلي بموجب أمر عسكري ٢٩١ للعام ١٩٦٨. بعد ذلك، لم تبد الإدارة العسكرية (١٩٦٧-١٩٨١) أو الإدارة المدنية (١٩٨١ حتى اليوم) أي اهتمام جدي بتسوية أراضي الضفة الغربية. خلال العقد الأخير، وبعد أن أصبح الخطاب والممارسة الإسرائيلية المتعلقة بالأراضي "ج" يدوران حول كيفية ضمها، بدأت الإدارة المدنية بالمضي بشكل جدي في تسوية أوضاع الأراضي "ج". إن تسوية الأراضي تعتبر في سلم أولويات المستوطنين أنفسهم، بحيث أن تصنيف أراض معينة كأراضي دولة يتيح للمستوطنين الشروع

ببناء مستوطنات بشكل متسارع عما كان عليه الأمر في السنوات السابقة. وهذا يعتبر في سلم أولويات وزارة الاستيطان التي ستترأسها الصهيونية الدينية، وقد تبدو نتائجها بشكل جلي خلال الأعوام القليلة القادمة. حتى داخل المناطق المصنفة أراضي مستوطنات، فإن وتيرة البناء حافظت في السنوات السابقة على ما نسبته ١٧٠٠-١٨٠٠ وحدة سكنية في كل عام. من المهم التمعن في الجدول ٢، لفهم أن المشروع الاستيطاني، وتوسيع البناء في المستوطنات، لم يرتبط فقط بحكومات إسرائيلية يمينية.

الجدول رقم ٢: معدل بناء الوحدات السكنية الاستيطانية خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠١٨:

السنوات	الإدارة الأميركية	الحكومة الاسرائيلية	معدل البناء السنوي
١٩٩٦	كلينتون	شمعون بيريس	١٩٨٠
١٩٩٧ -	كلينتون	نتنياهو	٣٤٣٤
٢٠٠٠-٢٠٠١	كلينتون	إيهود باراك	٥٠٤٩
	بوش		١٦٩٣
٢٠٠٢ - ٢٠٠٥	بوش	شارون	١٩٠٥
٢٠٠٦-٢٠٠٨	بوش	أولمرت	١٧٧٤
٢٠٠٩-٢٠١٦	أوباما	نتنياهو	١٧١٤
٢٠١٧ - ٢٠١٨	ترامب	نتنياهو	١٨٧١

تمر عملية البناء بعدة مراحل، ابتداء من التخطيط، وصولا إلى البناء الفعلي، ومرورا بمصادقة وزير الدفاع الإسرائيلي (حتى نهاية ٢٠٢٢، كان الوزير هو المسؤول المباشر عن الإدارة المدنية). وحسب المعمول به إسرائيليا، فإن لجنة التخطيط والبناء تجتمع ٤ مرات خلال العام لتقر خطط بناء جديدة، وتصادق عليها وتنقلها إلى الجهات التنفيذية. في بداية خريف ٢٠٢٢، وقع رؤساء أهم المجالس الاستيطانية عريضة احتجاج ضد وزير الدفاع بيني غانتس اتهموه فيها بأنه لم يعقد اجتماعات لجنة التخطيط والبناء خلال العام المنصرم سوى مرة واحدة فقط، وذلك بخلاف المتعارف عليه، الأمر الذي أوصل قضية توسيع البناء الاستيطاني إلى نقطة حضيض هي الأولى من نوعها. في المقابل، فإن أحد أهم مخرجات الاتفاق الائتلافي ما بين نتنياهو والصهيونية الدينية هو منح الصهيونية الدينية ورؤساء المستوطنات صلاحيات واسعة داخل لجنة التخطيط والبناء مع العلم أن المصادقة على البناء الاستيطاني ستصبح من الآن فصاعدا ليس بيد وزير الدفاع أو مؤسسة الجيش وإنما بيد المستوطنين أنفسهم من خلال وزارة الاستيطان .

- **لماذا قد يكون ٢٠٢٣ عام المستوطنين؟؟؟؟:-**

يشكل الاتفاق الائتلافي بين نتنياهو وسموتريتش في بنده المتعلق بإنشاء وزارة استيطان، وكل ما يترتب على ذلك من تعيين رئيس الإدارة المدنية القادم، والمنسق القادم، والسيطرة على لجنة التخطيط والبناء، مفترق طرق جديد لصالح المشروع الاستيطاني. أحد أهم التطورات الإسرائيلية المتعلقة بالأراضي المحتلة، والتي لم تحظ للأسف باهتمام عربي ودولي حقيقي، هو تبلور شبه إجماع إسرائيلي على أن الأراضي "ج" لم تعد أراضي متنازع عليها، وانما أراض يهودية لا بد من بحث شروط وتوقيت وكيفية ضمها. هذا يعني أن حدود الحكم الذاتي الفلسطيني قد تم ترسيمها بشكل شبه نهائي لتنحصر في مناطق "أ" و"ب" فقط والتي تشكل نحو ١٠ تجمعات كبرى (مدن فلسطينية) ونحو ١٦٥ جيبا سكنيا محاصرا (القرى) وجميعها مبعثرة على نحو ٣٩% من مساحة الضفة الغربية .

في المقابل، فإن الأراضي "ج" تعتبر أراضي متواصلة جغرافيا، وتم التخطيط لتكون جاهزة للضم الفعلي في أية لحظة إلى أراضي دولة إسرائيل. اليوم، هناك إجماع كامل ما بين كافة الأحزاب الإسرائيلية اليمينية واليسارية والوسطية على أن الكتل الاستيطانية الكبرى (أريئيل، معاليه أدوميم، غوش عتصيون) والتي يسكنها نحو ٧٧% من المستوطنين، سيتم ضمها إلى إسرائيل ضمن أي تسوية سياسية مع الفلسطينيين. بينما نحو ٢٣% من المستوطنين يعيشون داخل مستوطنات يمكن تصنيفها على أنها "مستوطنات العمق"، والموزعة على جبال الضفة الغربية. المستوطنون يسعون إلى توسيع هذه المستوطنات بالذات، وإضافة مستوطنات جديدة، بالإضافة إلى تسوية أوضاع البؤر الاستيطانية الصغيرة (والمصنفة حاليا على أنها "غير شرعية"). اليوم، كل مفاتيح صنع القرار المتعلقة بالمشروع الاستيطاني تحولت إلى المستوطنين أنفسهم .

ب- التقييم الاستراتيجي لـ"إسرائيل" ٢٠٢٣: الملخص العام ومؤشر الأمن القومي.

"التقرير الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٣" تحت عنوان "إسرائيل في معسكر الديمقراطية – الحاجة والفرصة"، وهو تقرير سنوي بالغ الأهمية في إسرائيل، يصدر عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، حيث قام رئيس المعهد مانويل تراختنبرغ ومديره الجنرال احتياط تامير هيمان، بتسليم التقرير إلى الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ، في حفل أقيم في مكتبه.

تشكل الوثيقة تحليلاً شاملاً للبيئة الاستراتيجية الإسرائيلية من منظور الأمن القومي، حول التهديدات والفرص المحتملة فيها، وتفاصيل سلسلة من التوصيات السياسية لصانعي القرار.

وقال هيرتسوغ في تعليقه "إن –التقرير- يصف المدخلات الإقليمية والأمنية والسياساتية، لكنه يظهر تفاؤلاً وأملاً، في الوقت الحاضر، أصبح الفهم الإقليمي أكثر وضوحًا بأن مستقبل الشرق الأوسط هو إلى حد كبير مستقبل الشراكات. حتى في مواجهة التهديد الإيراني وانتشاره الخطيرة في المنطقة، فإن التعاون مع أصدقائنا ضروري. ليس فقط لمواطني إسرائيل، ولكن لجميع سكان

الشرق الأوسط. هذه مصلحة إقليمية من الدرجة الأولى. ومع ذلك، فإن المنطقة التي تثير القلق بشكل خاص هي المنطقة التي تسميها "المنطقة الداخلية" في التقرير. يرتبط أمن دولة إسرائيل ارتباطًا وثيقًا بقوتها الوطنية. نحن في فترة أزمة وخاصة الصراع الداخلي الخطير، ونحن قادرون على مواجهة واحتواء أعمق الخلافات في الرأي، دون التخلي عن إيماننا بأنفسنا. لدينا القدرة على العيش معًا والعمل كشعب واحد. ربما يكون تجسير الانقسامات، بما في ذلك الانقسامات السياسية، هو أهم خطوة في الحفاظ على أمن دولة إسرائيل واستقرارها وازدهارها. شكراً لعملكم المهني والمخلص في إعداد هذا التقرير، الذي يمثل كل الحرص على الوطن والمواطنين والمقيمين فيه."

من جانبه قال مدير معهد دراسات الأمن القومي، اللواء (متقاعد) تامر هيمان: "توازن الأمن القومي الإسرائيلي في نشر ٢٠٢٣ مستقر وإيجابي. فيما يتعلق بأعدائها، فإن إسرائيل قوية من حيث قوتها العسكرية ومن حيث مكانتها الدولية. اليوم، تعد المرونة الاجتماعية الداخلية قوية نسبيًا مقارنة بمنافسيها. ومع ذلك، فإن عام ٢٠٢٣ يطرح علينا سلسلة من التحديات التي قد تقوض هذا التوازن. أولاً وقبل كل شيء هو الخطر على المرونة الاجتماعية، وعلى نظام الضوابط والتوازنات في الديمقراطية الإسرائيلية. في المجال الجيواستراتيجي، حددنا العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة على أنها التحدي الأكبر الذي يواجه صانعي القرار - إنها ركيزة مهمة جدًا في تصور إسرائيل للأمن وأي ضرر يلحق بها سيؤثر بشكل مباشر على تعامل إسرائيل مع الساحات الأخرى. من المتوقع أن يؤدي تعميق الاستقطاب الاجتماعي في إسرائيل إلى صعوبة التعامل مع التهديدات الخارجية. إن التوصيات التي نقدمها لا تهدف فقط إلى عكس خريطة التهديدات ولكن أيضًا لتقديم طرق للتغلب عليها مع التأكيد أيضًا على الفرص الاستراتيجية التي لا ينبغي تفويتها."

فيما يلي تنشر الهدف، الحلقة الأولى من سلسلة منشورات تتعلق بهذا التقرير، تتناول فصوله المختلفة، ونبدأ هنا بترجمة ملخص التقييم الاستراتيجي ومؤشر الرأي العام في الكيان الإسرائيلي.

- **<u>ملخص التقييم الاستراتيجي لعام ٢٠٢٣</u>: <u>الصدمات الجيوسياسية تواجه تحديات محلية تزداد سوءاً</u>**

تميز عام ٢٠٢٢ بتسريع العمليات في المجالات العالمية والإقليمية والفلسطينية والإسرائيلية والداخلية الإسرائيلية، والتي تتحدى الأمن القومي لإسرائيل، وتتحدى التصورات القائمة وتوجهات السياسة، وبالتالي تتطلب إعادة تقييم للواقع الناشئ وصياغة السياسات وفقًا لذلك. وصلت بعض هذه العمليات بالفعل إلى نقطة تحول واضحة خلال عام ٢٠٢٢، بينما يستمر بعضها الآخر في التطور تدريجياً، مما يجعل من الصعب إعادة التفكير في المفاهيم الاستراتيجية السائدة، على الرغم من المخاطر التي ينطوي عليها استمرار الوضع الحالي.

- **من بين العمليات التي وصلت إلى نقطة تحول في العام الماضي والتي لم تعد تسمح بالالتزام بالنماذج الحالية، تبرز ثلاثة منها:**

تفاقم المنافسة بين الصين والولايات المتحدة، والتي بدأت في عهد الرئيس باراك أوباما وتحولت خلال عام ٢٠٢٢ إلى صراع مفتوح ومتعدد الأبعاد بين القوى، والذي أصبح المشكل الرئيسي للساحة الجيوسياسية العالمية.

تطورت الخطوات القوية التي اتخذتها روسيا تجاه أوكرانيا منذ ضم شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤ على مر السنين ووصلت إلى حرب كبرى على الأراضي الأوكرانية في عام ٢٠٢٢، والتي هزت حالة أوروبا التي كانت سائدة في القارة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

سعي إيران الدؤوب لامتلاك سلاح نووي حولها إلى دولة عتبة نووية بحكم الواقع خلال عام ٢٠٢٢، وهذا في غياب إطار اتفاق ملزم (أصبحت خطة العمل الشاملة المشتركة "ميتة") وبالنظر إلى عدم رغبة الولايات المتحدة. على الدول أن تشكل تهديدا رادعا ذا مصداقية لها.

تتشابك هذه العمليات وتقوض عددًا من الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها سياسة إسرائيل الخارجية والأمنية. وبالتالي، فإن المنافسة بين الولايات المتحدة والصين والغزو الروسي لأوكرانيا تدفع إسرائيل إلى اختيار جانب على عكس سياستها حتى الآن، حيث حافظت إسرائيل في السنوات الأخيرة على علاقات واسعة مع كل من الصين وروسيا، مما أفادها اقتصاديًا. وسياسيا. الضغط المتزايد على إسرائيل من أجل "التمحور" في هذا السياق يضعها في معضلات كبيرة، وقد يؤدي تغيير السياسة بعد ذلك إلى تقليص حيز المناورة السياسي والأمني بشكل كبير. علاوة على ذلك، تركز الولايات المتحدة على الصراع مع الصين وروسيا، وبالتالي فهي أقل صحة بكثير مما كانت عليه في الماضي لزيادة مشاركتها في الشرق الأوسط أو اتخاذ مبادرات بشأن المنطقة.

أما بالنسبة لإيران، فإن تحولها الفعلي إلى دولة ذات عتبة نووية (حتى لو لم يكن هناك إعلان رسمي) بينما تتواصل جهودها لترسيخ نفسها في جميع أنحاء المنطقة، هو بلا شك أكبر تهديد حقيقي لإسرائيل، التي ليس لديها حاليًا خيارات تكيف مرضية. علاوة على ذلك، يشكل التعاون بين إيران وروسيا في حربها في أوكرانيا تحديًا كبيرًا آخر، سواء من حيث إمكانية تسليح نفسها بأسلحة متطورة ومن حيث الدعم السياسي والاقتصادي الذي قد تقدمه لها روسيا.

إلى جانب الأخطار الواضحة، هناك أيضًا جانب إيجابي لنضج العمليات، وهو الوضوح: الشك الذي يصاحب التدرج عادةً، فضلاً عن الرغبة في الاعتقاد بأن ما تم سحقه تحت الطبيعة الواضحة لـ التغيير - كمية اليورانيوم المخصب إلى ٦٠ في المائة في أيدي إيران، وهو ما يكفي لأكثر من قنبلة نووية واحدة، مثل الغزو البري الروسي حتى ضواحي كييف، لا يترك مجالاً للشك في كل من النوايا والعواقب الوخيمة لمثل هذه التحركات.

من ناحية أخرى، في دولة إسرائيل نفسها وحولها، تجري عمليات لا تقل خطورة، والتي، على الرغم من تسارعها في العام الماضي، لم تصل بعد إلى نقطة تحول حادة. هذه تشكل تحديًا مزدوجًا ومتعددًا، لأنه من الصعب للغاية إحداث تغيير إدراكي وسياسي طالما لم يتم تمييز عائد كبير في الواقع ومستوى التهديدات التي يشكلها. تحدث هذه العمليات في ثلاثة سياقات رئيسية: -

- **على الساحة الفلسطينية**: -

واصلت السلطة الفلسطينية إظهار الضعف وفقدان سيطرتها على الأرض، لا سيما في السامرة، في نفس الوقت الذي كانت فيه نهاية عهد محمود عباس كرئيس للسلطة تقترب من دون وجود خلف متفق عليه وبدون آلية يتم إعدادها لتنظيم منظم. نقل السلطة.

أدى الفراغ الحكومي في مناطق السلطة الفلسطينية، إلى جانب عدم وجود أفق سياسي، إلى اندلاع موجة من الهجمات الموزعة والمنظمات المحلية مثل "عرين الأسد"، مما شجع الجيش الإسرائيلي على القيام بنشاط متزايد هناك وزاد بشكل كبير من إمكانية اندلاع صراع واسع النطاق، عمليًا على واقع "دولة واحدة"، والذي يهدد بإلغاء الخيارات المستقبلية للتسوية ويتحدى هوية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. وقد تتفاقم المخاطر الكامنة في هذه العمليات في ضوء إقامة حكومة جديدة في إسرائيل تدعو صراحة إلى تعميق قبضتها على كل أجزاء أرض إسرائيل وحتى الضم، وكل ذلك قد يجعل الأمر صعبًا للغاية على إسرائيل في الساحة الدولية، خاصة في التعامل مع التهديد الإيراني. في الساحة الداخلية

تصاعدت التوترات بين مختلف القطاعات والمعسكرات –السياسية الأيدلوجية- في دولة إسرائيل بشكل كبير خلال العام الماضي، ورافقها استقطاب وتطرف سياسي. يمثل الائتلاف الذي تم تشكيله في أعقاب انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين أجندة يمينية واضحة ينظر إليها قسم كبير من الجمهور على أنها متطرفة بل وتهدد روح دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. هذا هو الوقت الذي أصبح فيه المجتمع الإسرائيلي أكثر انقسامًا وتشرذما من أي وقت مضى، في نهاية أربع سنوات من عدم الاستقرار السياسي والتحريض ونزع الشرعية المتبادل. كل هذا يثير علامات استفهام مقلقة فيما يتعلق بالقدرة على الحفاظ على أسس النظام الديمقراطي، واستقلال النظام القضائي وإنفاذ القانون، والتوازن بين الدين والدولة، وكذلك الحقوق الفردية.

تشكل علامات الاستفهام هذه تهديدًا للأمن القومي لإسرائيل - بسبب احتمالية اندلاع أعمال عنف بأسلوب "حارس الجدران"، والأهم من ذلك، بسبب الأضرار التي لحقت بالشعور بالتضامن والتماهي مع الجماعة، ضرورية لاستمرار الرئاسة في أعباء التعامل مع التحديات الجسيمة من الخارج.

- **العلاقات مع الولايات المتحدة ومع الجاليات اليهودية في أمريكا**: -

العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، التي تعتبر أحد الأصول الصلبة للأمن القومي الإسرائيلي، تواجه تحديات من خلال التطورات الاجتماعية والسياسية داخل أمريكا وكذلك من خلال إبعاد المجتمعات اليهودية هناك عن إسرائيل، من بين أمور أخرى ردًا على ما يحدث في إسرائيل نفسها. تعزيز التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي الأمريكي من ناحية، والتحدي اليميني لـ "النخب" (التي ينتمي إليها جزء كبير من المواطنين اليهود في الولايات المتحدة) من ناحية أخرى، قوضت أسس الدعم لإسرائيل ومكانة الجاليات اليهودية. تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، إلى جانب إنشاء حكومة يمينية مميزة في إسرائيل، في نفس الوقت الذي تحتفظ فيه الإدارة الأمريكية بأجندة ليبرالية، لكنها تكثف عمليات التباعد. تهدد هذه العمليات بتقويض الدعم التقليدي للولايات المتحدة لإسرائيل على جميع المستويات - السياسي والأمني والاقتصادي - وبالتالي تلحق أضرارًا بالغة بمكانة إسرائيل الدولية والإقليمية، ومرونتها الاقتصادية وقدرتها على التعامل مع التهديدات الرئيسية لها، بشكل رئيسي إيران.

إن التحديات الناشئة عن العمليات في الساحة الفلسطينية، في إسرائيل داخليًا وفي العلاقات مع الولايات المتحدة متشابكة أيضًا: ما يحدث في يهودا والسامرة يشع إلى الداخل ويزيد من التوترات والتطرف السياسي في إسرائيل، مما يمنع مناقشة واقعية حول القضية الفلسطينية وبالتالي إغلاق حلقة مفرغة ذاتية التغذية. كما أن ما يحدث في يهودا والسامرة وداخل دولة إسرائيل له تأثير سلبي على كل من الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة والحكومة الأمريكية، حيث يؤدي إبعاد هؤلاء عن إسرائيل إلى زيادة الاستقطاب الداخلي.

ومع ذلك، على عكس حالة المواجهة بين الولايات المتحدة والصين أو تحول إيران إلى دولة عتبة نووية، فإن العمليات المتعلقة بالساحة الفلسطينية والساحة الداخلية في إسرائيل والعلاقات مع الولايات المتحدة لم تصل بعد نقطة حرجة أو أزمة حقيقية. التدرج الذي يميزهم يتيح مجالًا للإنكار ويعزز عدم الرغبة في مواجهة الأخطار الجسيمة التي تنطوي عليها. "ليس كما تقول"، سيقول أولئك الذين ينكرون الاستنتاجات المنطقية الناشئة عن استمرار هذه العمليات، وبالتالي يبررون مزايا السياسة القائمة (مثل "إدارة الصراع" في السياق الفلسطيني) وغياب مبادرة الغرض هو كبح الاتجاهات السلبية.

من ناحية أخرى، لا شك في أن "اتفاقيات إبراهيم" بين إسرائيل وعدة دول في الشرق الأوسط خلقت واقعًا إقليميًا جديدًا، تبتعد فيه إسرائيل عن صورة "فيلا في الغابة" وهي تظهر تدريجياً كنوع من القوة الإقليمية التي يمكن أن تندمج في الفضاء في العديد من السياقات - الأمن والاقتصاد والابتكار والمياه والطاقة ومكافحة تغير المناخ. إلى جانب الفوائد الواضحة الكامنة في تعميق العلاقات مع الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات، فإن عملية التطبيع تنطوي على إمكانات كبيرة، وذلك بسبب توسعها لتشمل دولًا إضافية وكرافعة لتحسين العلاقات مع الأردن ومصر. ومع ذلك، فمن الصحيح أن إدراك الإمكانات سيعتمد إلى حد كبير على سلوك إسرائيل تجاه الساحة الفلسطينية وطبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة.

في عام ٢٠٢٣، تواجه دولة إسرائيل مزيجًا مقلقًا للغاية من اتجاهات خارجية وداخلية صعبة، بعضها خطير للغاية: تغييرات جيوسياسية حادة تضيق مجال المناورة؛ قفزة الى الامام في التهديد الايراني. تدهور متعدد الأبعاد في يهودا والسامرة؛ الاستقطاب السياسي الداخلي الذي يقوض النسيج الديمقراطي ويدمر التماسك الاجتماعي. واتساع الفجوة في العلاقات مع الولايات المتحدة ومع الجاليات اليهودية هناك.

لا شك أن التهديد الإيراني هو الأخطر والأكثر خطورة من بين كل ذلك، عندما لا يكون لإسرائيل رد مرضٍ عليه، على الأقل ليس على المدى القصير، وقدرتها على التأثير في العمليات الإقليمية والعالمية التي تطرح التحدي الإيراني. محدودة للغاية. أي مسار عمل ستحاول إسرائيل الترويج له ضد إيران - بين بناء خيار هجومي مع تشكيل تهديد حقيقي فيما يتعلق بتنفيذه وبين القيام بدور نشط ومؤثر في التحركات الدولية، مثل إعادة العقوبات ("snapback") من خلال ستتطلب الدول الأوروبية أو دعم محاولة العودة إلى نوع من الاتفاق مع إيران دعمًا قويًا من الولايات المتحدة وتعاونًا مكثفًا معها. في الحالات القصوى، ستعرف إسرائيل دائمًا كيف تتصرف بمفردها، ولكن يجب بذل كل جهد ممكن لعدم الوصول إلى مثل هذه المواقف، لأسباب مفهومة.

ومن ثم، يجب على إسرائيل أن تتصرف بحزم لمحاربة الاتجاهات السلبية التي تنخر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، ولتعزيز الخطاب الوثيق الواقعي والحصيف مع الإدارة والكونغرس. نعم، يجب أن تعمق وتوسع العلاقات والتفاهمات مع الجاليات اليهودية في أمريكا، والتي تعتبر ركيزة داعمة ومصدرًا مهمًا للتأثير على سياسات الولايات المتحدة. بعبارة أخرى، فإن قدرة إسرائيل على التعامل مع التهديد الإيراني مشروطة إلى حد كبير بل وحاسمة في تأمين دعم الولايات المتحدة، وبالتالي على تعزيز العلاقة والثقة المتبادلة معها. لذلك، يجب أن يكون التأثير على العلاقات مع الولايات المتحدة هو الاختبار الأساسي لسياسة إسرائيل الخارجية والأمنية، ويجب فحص كل إجراء مقترح وكل مبادرة في ضوء ذلك.

في السياق الإسرائيلي الداخلي وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، من المشكوك فيه ما إذا كانت الحكومة الجديدة سترغب أو ستتمكن من العمل على التخفيف من الاتجاهات السلبية التي تحدث بالفعل، والأكثر من ذلك - من المشكوك فيه ما إذا كانت ستشرع في عمليات عكسية. دون إنكار الجوانب السياسية التي تصاحب أي بيان أو توصية سياسية في هذه السياقات، فإن دور وواجب معهد دراسات الأمن القومي هو توضيح عواقب السياسة الناشئة، سواء فيما يتعلق بما قد يحدث على أرض الواقع في المدى القصير. مصطلح (أي اندلاع عنيف في يهودا والسامرة، وتفاقم الاستقطاب والاضطرابات الداخلية)، وفيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالعلاقات مع الولايات المتحدة، وبالتالي بالقدرة على التعامل مع إيران.

أما على المدى الطويل، فإن طمس الحدود بين دولة إسرائيل ويهودا والسامرة من الناحية الديموغرافية والاقتصادية والبنية التحتية وحتى الدستورية يشكل خطرًا حقيقيًا على إسرائيل كونها دولة يهودية وديمقراطية، كما أن تآكل الركائز الأساسية للديمقراطية الإسرائيلية بكل مكوناتها يشكل تهديداً خطيراً بنفس القدر.

نحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس دولة إسرائيل، وإلى جانب الإعجاب بالإنجازات الهائلة التي حققتها في العديد من المجالات، من واجبنا أن نحلل بشكل مهني وهادئ وحيادي التحديات الكبرى التي تواجه الأمن القومي الإسرائيلي، وكذلك فرص. بعض الصعوبات الفريدة التي واجهتنا هذه المرة هي علامات الاستفهام المتعلقة بالسياسة التي ستتبعها الحكومة الإسرائيلية فعليًا في السياقات ذات الصلة (ما وراء الجانب التصريحي)، وبالتالي من الصعب التوصية باتجاهات سياسية مرغوبة ما دامت هذه الأسئلة علامات تبقى.

- **ومع ذلك، فإن الاستنتاجين الرئيسيين اللذين ينبثقان من تحليل العديد من القضايا التي تمت مناقشتها في التقييم الاستراتيجي لإسرائيل ٢٠٢٣ هما:**

أهمية الحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة وتعزيزها كمبدأ شامل للنظام في تشكيل السياسة الخارجية والأمنية لإسرائيل، لا سيما في مواجهة التحدي الإيراني.

ضرورة فهم واستيعاب العواقب الخطيرة للمسكن والاتجاهات المروعة الموجودة في السياق الفلسطيني وفي السياق الإسرائيلي الداخلي، ومن هنا الحاجة الملحة لتغيير الاتجاه. لقد عرفت إسرائيل كيف تعود إلى رشدها وتفعل ذلك عندما وصلت إلى مفترقات حاسمة في الماضي، ونأمل أن تعرف كيف تفعل ذلك هذه المرة أيضًا.

- **مؤشر الأمن القومي - أبحاث الرأي العام ٢٠٢٢-٢٠٢٣: -**

يرصد مؤشر الأمن القومي الذي ينفذه معهد دراسات الأمن القومي بشكل منتظم ومنهجي اتجاهات ومواقف الجمهور في إسرائيل حول قضايا الأمن القومي.

تم إجراء الدراسة من قبل مشروع أبحاث الرأي العام والأمن القومي في معهد دراسات الأمن القومي. وأُجري الاستطلاع الحالي في ديسمبر ٢٠٢٢، حيث تم الجمع بين الاستجواب عبر الإنترنت والمقابلات الهاتفية بين السكان الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت. تم إجراء مقابلات مع ١,٢٠٨ مستجيبين من بين السكان اليهود والسكان العرب، مما يشكل عينة وطنية تمثيلية لجميع السكان البالغين في إسرائيل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ عامًا وأكثر. الحد الأقصى لخطأ أخذ العينات للعينة بأكملها هو ± ٢. ٨ بالمائة بمستوى ثقة ٩٥ بالمائة. تم تنفيذ العمل الميداني من قبل معهد عينة برئاسة مانو جيفا.

في نهاية عام ٢٠٢٢، تبلور الرأي العام في إسرائيل على خلفية تشكيل الحكومة الجديدة، وازدياد التوترات الأمنية، وعدد الهجمات الإرهابية، وتقارير عن تكثيف الأنشطة النووية الإيرانية. كانت إحدى القضايا الرئيسية التي كانت على جدول الأعمال العام الماضي هي مسألة الحكم والأمن الشخصي للمواطنين الإسرائيليين في أعقاب حوادث العنف على الطرق، وزيادة الجريمة والشعور بانعدام الحكم في جميع أنحاء البلاد. أجاب ما يقرب من ٦٠ في المائة من الجمهور أنه كان هناك انخفاض في إحساسهم بالأمن الشخصي، وأنهم قلقون بشكل أساسي من الأذى الجسدي الذي يلحق

بهم أو بأفراد أسرهم نتيجة القيادة المتهورة على الطرق (٣٢ في المائة) ؛ وكان ١٤ في المائة آخرين قلقين من أن يقعوا كضحايا عشوائيين لصراع بين العصابات أو المنظمات الإجرامية. لأول مرة، يمكن ملاحظة أن الجمهور يخشى الجريمة والعنف الجنائي والمدني أكثر بقليل من العنف لأسباب تتعلق بالأمن القومي: ٣٠٪ أعربوا عن مخاوفهم من إلحاق الأذى بأمنهم بسبب هجوم إرهابي، و١٤٪ أعربوا عن مخاوفهم. من الأذى بسبب أعمال الشغب العنيفة بين العرب واليهود. ٧٣ في المائة من الجمهور أعطوا الأولوية لخفض تكلفة المعيشة وتعزيز الأمن الشخصي والحكم حيث يجب أن تعالج القضايا الداخلية التي شكلتها الحكومة بعد انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين (الإسكان وتكلفة المعيشة - ٣٧ في المائة، الأمن الشخصي والحكم - ٣٦ بالمائة). تتوافق هذه البيانات مع الاتجاه الذي تم تحديده في السنوات الأخيرة، والذي بموجبه يهتم الجمهور بالتهديدات الاجتماعية الداخلية في إسرائيل أكثر من التهديدات الأمنية لإسرائيل من الخارج (٦٤٪ مقابل ٢٦٪).

تظهر نتائج المؤشر أنه مرة أخرى هذا العام، اعتقد غالبية الجمهور أن وضع إسرائيل من حيث الأمن القومي معقول، ولكن كان هناك انخفاض واضح في هذا الاعتقاد في العامين الماضيين: أعطى الجمهور الوضع الأمني في إسرائيل متوسط درجات ٥. ٦ من ١٠ (مقابل متوسط درجات ٦. ٢ العام الماضي)، عندما زاد عدد الأشخاص الذين يعتقدون أن الوضع الأمني في إسرائيل "سيئ" بشكل ملحوظ بنسبة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢١ (٢٨٪ مقابل ١٨٪ في عام ٢٠٢١). علاوة على ذلك، لم يؤيد سوى أقل من ثلث الجمهور الادعاء بأن "الوضع الاستراتيجي لإسرائيل لم يكن أفضل من أي وقت مضى" (٣١ بالمائة مقارنة بـ ٣٦ بالمائة في عام ٢٠٢١ و٥٠ بالمائة في عام ٢٠٢٠). ومع ذلك، فإن الجمهور متفائل تمامًا بشأن المستقبل ويقدر أن وضع الأمن القومي الإسرائيلي سوف يتحسن في حوالي خمس سنوات (٥. ٨ في المتوسط). في حين كان من الممكن تحديد اتجاه تصاعدي في تقييم الجمهور لوضع إسرائيل فيما يتعلق بالأمن القومي في السنوات ٢٠١٧-٢٠٢٠، التي بلغت ذروتها في عام ٢٠٢٠، من الممكن أنه بعد "اتفاقيات إبراهيم" والسلام الأمني النسبي الذي ميز هذه السنوات، تم تحديد اتجاه هبوطي واضح في هذا التقييم في العامين الماضيين.

- **درجة الثقة بمؤسسات الدولة:**

تظهر نتائج المؤشر أن مستوى الثقة لدى الجمهور (اليهودي والعربي) في بعض مؤسسات الدولة، وخاصة في حكومة إسرائيل والشرطة والقضاء. النظام، استمر في الانخفاض، ولوحظ انخفاض في مستوى الثقة في هذه المؤسسات مقارنة بالعام الماضي: حصلت الحكومة على ثقة بنسبة ٢٧ في المائة فقط مقارنة بنسبة ٣٦ في المائة في العام الماضي؛ حصلت الشرطة الإسرائيلية على مستوى منخفض من الثقة، حيث أجاب ٣٠ في المائة فقط بأنهم يتمتعون بمستوى عالٍ من الثقة في هذه المنظمة، ويعتقد ١٦ في المائة فقط أن الشرطة ستكون قادرة على التعامل بنجاح مع الجريمة في المجتمع العربي. بالإضافة إلى ذلك، أجاب ٢٨ بالمائة فقط بأن الشرطة تساهم في الأمن العام والقانون والنظام في البلاد. كما تآكلت ثقة الجمهور في النظام القضائي، أجاب ٤١

بالمائة فقط من الجمهور أن لديهم مستوى عالٍ من الثقة في النظام. كان مستوى ثقة الجمهور في المنظمات الأمنية ـ الجيش الإسرائيلي والموساد والشين بيت ـ مرتفعًا نسبيًا، ولكن حتى فيما يتعلق بهذه المؤسسات، التي نالت على مر السنين مستوى عالٍ من الثقة العامة، كان هناك انخفاض في مستوى الثقة بين الجمهور مقارنة بالعام الماضي.

- **التهديدات والتحديات الخارجية (أمنية):** -

على مر السنين وبشكل ثابت، يشعر غالبية الجمهور أن دولة إسرائيل ستكون قادرة على التعامل بنجاح مع التهديدات الأمنية الخارجية: الهجمات الإرهابية (٥٨٪)؛ التحديات الأمنية المتعلقة بإيران نووية (٥٤ في المائة). هجوم إلكتروني على أنظمة حيوية (٦٨ بالمائة)؛ وتصعيد متزامن في الساحة الشمالية، في يهودا والسامرة و غزة .(٦٣٪) بل كان هناك زيادة معينة في هذه المشاعر تجاه بعض التهديدات، مقارنة بالعام الماضي. يتطابق شعور الإسرائيليين بالأمن في قدرة الدولة على التعامل مع التهديدات الأمنية الخارجية، كما يتضح من المؤشر الأخير، مع تصور الجمهور لاستعداد الجيش الإسرائيلي للتعامل مع هذه الصراعات بنجاح: أجاب ٧٨ في المائة بأن الجيش الإسرائيلي مستعد للحرب.

في عام ٢٠٢٢، فيما يتعلق بتصنيف شدة التهديدات الخارجية، صنف غالبية الجمهور التهديد الذي يمثله الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أنه أخطر تهديد لدولة إسرائيل اليوم، بهامش كبير من التهديدات الأخرى ـ ٥٢ بالمائة. وجاءت "إيران: التهديد النووي والإقليمي" في المرتبة الثانية بنسبة ٢٤ في المائة، وحلّت الساحة الشمالية التي تضم جبهة ثلاثية هي سوريا ولبنان وحزب الله في المرتبة الأخيرة بنسبة ١٠ في المائة فقط. أجاب الباقون أنهم لا يعرفون. ويمكن إرجاع ذلك إلى الوضع الأمني والهجمات الإرهابية العديدة التي شهدتها إسرائيل في الأشهر الأخيرة في جميع أنحاء البلاد، مقارنة بالهدوء النسبي الذي ساد الساحات الأخرى. من وجهة نظر مؤشر الأمن القومي على مر السنين يبدو أن تصور الجمهور للتهديدات يتأثر بالأحداث والتطورات على الأرض. وتعكس البيانات وضعًا مشابهًا لما شهدناه في عام ٢٠١٥ أثناء موجة الإرهاب بالسكاكين، كما أنها تستمر في التفكير في عام ٢٠٢١، عندما صنف الجمهور التهديدات: "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني"، "نشاط إرهابي ضد مواطني إسرائيل". "و" حماس في غزة."

فيما يتعلق بحلول الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، في العقد الماضي كان هناك انخفاض في الدعم الشعبي لحل الدولتين من ٧٠ في المائة قبل ١٢ عامًا إلى ٥٢ في المائة ـ منها ٤٠ في المائة بشكل يحد من خصائص حل الدولتين. الدولة الفلسطينية: منزوعة السلاح من دون تقسيم القدس ومن دون حق العودة للفلسطينيين. و١٢٪ يؤيدون إقامة دولة فلسطينية في كل الأحوال. غالبية الجمهور يؤيد خطوات الانفصال عن الفلسطينيين٦٢ ٪

عندما أتيحت للجمهور خيار الاختيار بين عدد من الخيارات المختلفة، كان الخيار المفضل هو الانفصال والسعي لتحقيق تسوية شاملة تعني دولتين لشعبين. أيدها ٥٦ في المائة (ترتيبات الانفصال عن الفلسطينيين ـ ٣١ في المائة، السعي لتسوية شاملة تعني دولتين لشعبين ـ ٢٥ في

المائة). أيد ١٢٪ من المستطلعين استمرار الوضع الحالي. ١٠% في دولة ثنائية القومية دون منح حقوق متساوية وكاملة للفلسطينيين. ٥٪ فقط أيدوا خيار دولة ثنائية القومية مع حقوق متساوية وكاملة للفلسطينيين. ورد الباقون بأنهم لا يعرفون.

فيما يتعلق بسياسة إسرائيل في الحرم القدسي، يؤيد أكثر من نصف الجمهور صعود اليهود بحرية إلى الحرم القدسي (٥٤٪ من الجمهور الإسرائيلي: ٦١٪ من اليهود، ٢٢٪ من العرب)، منهم ١٦٪ من الإسرائيليين يؤمنون أنه يجب السماح لليهود أيضًا بالصلاة على الجبل. خُمس الجمهور يعارض صعود اليهود إلى الحرم القدسي و٢٤٪ "لا يعرفون."

أيد جزء كبير من الجمهور القيام بعمل عسكري ضد التهديدات الأمنية المختلفة، حتى على حساب الحرب. تم تسجيل دعم كبير للنشاط العسكري ضد إيران والشركات التابعة لها، حتى على حساب المخاطرة بالتصعيد إلى الحرب، فيما يتعلق بتسليح حزب الله بصواريخ دقيقة: أعرب ثلث الجمهور عن دعمه لهذا الخيار (٣٤ في المائة)، ومن هنا يرون هذا كتهديد خطير يجب مواجهته حتى على حساب الحرب. فضل ٢٨٪ تعزيز القدرات الدفاعية لإسرائيل من خلال تزويدها بأنظمة دفاع جوي إضافية، وأيد حوالي خمس الجمهور، من بين الخيارات، السعي للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة اللبنانية والوساطة الدولية لوقف إنتاج الصواريخ١٨) ٪ .(علاوة على ذلك، أيد ٤٦٪ من الإسرائيليين القيام بعمل عسكري ضد إيران، إذا اتضح أن إيران قررت تجاوز العتبة وإنتاج قنبلة نووية. على غرار العام السابق، في عام ٢٠٢٢، أيد خُمس الجمهور هذا النوع من الإجراءات، حتى بدون التنسيق مع الولايات المتحدة (٢٥ في المائة أيدوا العمل بالتنسيق مع الولايات المتحدة، وأيد ٢١ في المائة العمل حتى بدون تنسيق). في عام ٢٠٢٢، لوحظ انخفاض معتدل في الدعم الشعبي لممارسة الضغط على الولايات المتحدة للحصول على اتفاق نووي محسن مع إيران، على خلفية استمرار المحادثات بين الطرفين والوصول إلى طريق مسدود (١٥٪). كما تم تسجيل مستوى منخفض من الدعم فيما يتعلق بإمكانية العمل على إحداث تغيير النظام في إيران (ثمانية بالمائة). فقط أقلية لا تذكر بضرورة فتح قناة دبلوماسية مع إيران (سبعة بالمائة).

- **<u>التدخل الإسرائيلي في القضايا الخارجية والأمنية</u>**:-

على خلفية الحرب في أوكرانيا وبالنظر إلى التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا، دعم الجمهور الإسرائيلي في الغالب نهجًا حذرًا نسبيًا، داعيا إلى عدم التدخل في الحرب (٦٥ في المائة). استبعد الجمهور في الغالب التدخل الإسرائيلي لصالح أوكرانيا، مما قد يتسبب في تصعيد كبير في العلاقات الإسرائيلية الروسية. أيد حوالي خُمس الجمهور فقط تحركًا سياسيًا أوضح لصالح أوكرانيا في الحرب مع روسيا (١٩ بالمائة). الأغلبية المطلقة من أولئك الذين أعربوا عن دعمهم لاتخاذ موقف سياسي واضح لصالح أوكرانيا، أيدوا تقديم المساعدات الإنسانية المدنية. ٧٤ في المائة منهم يؤيدون تقديم المساعدة المدنية و٦٣ في المائة منهم يؤيدون توريد أسلحة دفاعية لأوكرانيا - حتى على حساب العلاقات مع روسيا. فقط ٢٧ في المائة منهم أيدوا توريد أنظمة هجومية وأقل من ٢ في المائة أعربوا عن معارضتهم لأي مساعدة لأوكرانيا (تم منح المشاركين خيار اختيار أكثر من خيار واحد).

أما بالنسبة للتوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين، فإن أكثر من نصف الجمهور (٥٦ في المائة) يعتقدون أن إسرائيل يجب أن تمتنع، بطريقة أو بأخرى، عن تصدير التكنولوجيا إلى الصين، إذا طلبت منها الولايات المتحدة ذلك.

يتوافق هذا الرقم مع النتيجة التي مفادها أن ٧١ في المائة من الجمهور يعتقدون أن على إسرائيل أن تأخذ في الاعتبار احتياجات ومصالح الولايات المتحدة في تحديد سياستها، من أجل الحفاظ على العلاقة الخاصة معها، ومع الرقم الذي يقل عن يعتقد نصف الجمهور (٤٣٪) أن إسرائيل ستكون قادرة على التعامل بنجاح مع خفض الدعم من الولايات المتحدة في إسرائيل.

- **التهديدات الداخلية والاجتماعية**: =

مقارنة بمستوى عالٍ من إحساس الجمهور بالأمن فيما يتعلق بقدرة الدولة على التعامل بنجاح مع التهديدات الخارجية، فيما يتعلق بقدرتها على التعامل مع التهديدات الداخلية، كان الشعور بالأمن عند مستوى منخفض وتميز بـ انخفاض مقارنة بالسنوات الأخيرة. يعتقد ٣٢٪ فقط من الجمهور أن دولة إسرائيل ستكون قادرة على التعامل مع الفساد في النظام الحكومي، مقارنة بـ ٤٠٪ العام الماضي. فيما يتعلق بالاستقطاب بين مختلف قطاعات المجتمع، يعتقد ٣٦٪ فقط أن إسرائيل ستكون قادرة على التعامل مع هذا التحدي الاجتماعي.

يضاف إلى ذلك النتيجة التي مفادها أن ٦١ في المائة من الجمهور شعروا أن هناك تلاشيًا في الشعور بالتضامن في المجتمع الإسرائيلي خلال العام الماضي. ومع ذلك، تشير إحصائية مثيرة للاهتمام من الدراسة الحالية، والتي ينبغي الاستمرار في متابعتها، إلى الشعور بالانتماء للمواطنين العرب في إسرائيل. أجاب ٦٣٪ أن أهم عنصر في هويتهم هو العنصر الإسرائيلي، أكثر من العنصر الفلسطيني (٣٧٪ أجابوا: العنصر الفلسطيني)، وأغلبهم يريدون الاندماج في المجتمع ودولة إسرائيل بشكل أو بآخر. : ٢٣ في المائة فقط يريدون الاندماج كمواطنين يتمتعون بحقوق متساوية في البلاد، دون أي شرط، و ٢٠ في المائة يرون أنهم أنفسهم جزء من الشعب الفلسطيني لكنهم يفضلون الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، ويريد ٢٠ في المائة الاندماج في المجتمع الإسرائيلي، لكنهم مهتمون بتغيير هوية دولة إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها. علاوة على ذلك، ستة بالمائة غير مهتمين على الإطلاق بالاندماج في دولة إسرائيل. وتجدر الإشارة إلى أن ٣١ بالمائة أجابوا بـ "لا أعرف" - أي حوالي ثلث المستجيبين. ينظر الجمهور اليهودي بشكل أساسي إلى المواطنين العرب في إسرائيل على أنهم شخص يجب احترامه ولكن يجب أن يُشتبه فيهم أيضًا (٤٦ في المائة). ربع الجمهور اليهودي يعتبر المواطنين العرب في إسرائيل مواطنين متساويين في الحقوق (٢٥٪). أكثر من الخمس يعتبرونهم أعداء محتملين (٢٢ في المائة) ؛ فقط أقلية ضئيلة لا تعتبرهم مواطنين يتمتعون بحقوق متساوية (سبعة بالمائة). من وجهة نظر متفائلة، يعتقد ٧٤٪ من الإسرائيليين (اليهود والعرب) أن دولة إسرائيل يجب أن تستثمر في مواطنيها العرب بدرجة أو بأخرى، من أجل سد الفجوات بين القطاعات.

لا تزال الطبيعة اليهودية والديمقراطية للبلاد بمثابة شمعة على أقدام مواطني إسرائيل. في السنوات الأخيرة، بدأ التأييد لقيمة "الدولة الديمقراطية"، التي يضعها الإسرائيليون على أنها أهم قيمة لهم، في التعزيز، ووصل إلى ذروته هذا العام بنسبة دعم ٤٦٪ (مقارنة بـ ٣٧٪ العام الماضي). وهذا يدل على توسع التفاهم بين عامة الناس بشأن درجة أهمية "الدولة الديمقراطية" في سياقاتها المختلفة. على غرار العام الماضي، وضع ٣٥ بالمائة قيمة "دولة ذات أغلبية يهودية" على أنها الأهم بالنسبة لهم، يليها هامش كبير بقيمتي "السلام مع جيراننا" (١٠ بالمائة) و "أرض كاملة". من إسرائيل "(تسعة بالمائة). وتجدر الإشارة إلى أن قيمة "دولة ذات أغلبية يهودية" بين الجمهور اليهودي لا تزال هي القيمة الأكثر أهمية بالنسبة لهم (٤٢ في المائة). على الرغم من الشعور بانخفاض التكافل الاجتماعي المسجل في المؤشر، يعتقد الجمهور أن "كل إسرائيل مسؤولة عن بعضها البعض" (٦١ في المائة) ولا يزالون يعتقدون هذا العام أيضًا في مواجهة التهديدات والتحديات التي تواجههم. إسرائيل "لا يمكننا الاعتماد إلا على أنفسنا" (٨٠ في المائة).

- **<u>في الختام</u>**: -

وبحسب معطيات مؤشر الأمن القومي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، يمكن الإشارة إلى أن الجمهور الإسرائيلي منزعج من التحديات الداخلية أكثر من التحديات الخارجية، ولديه ثقة أقل في قدرة الدولة على التعامل معها. هذه التحديات بنجاح. من ناحية التهديدات الأمنية، فإن الساحة الفلسطينية هي الساحة التي يراها الجمهور على أنها الأكثر تهديدًا لأمنهم، ويؤيد معظمهم الانفصال عن الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، دون تقسيم القدس، ودون تقسيم. حق العودة. يعتبر الجمهور تهديد صواريخ حزب الله الدقيقة تهديدًا خطيرًا يتطلب العمل، ومع ذلك يصنف التهديد في الساحة الشمالية على أنه الأدنى. فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإسرائيلية، يدرك الجمهور التوتر المحتمل في التجارة مع الصين ويرسم خطاً واضحاً بين الصادرات الدفاعية للتكنولوجيات الحساسة والصادرات من نوع آخر. في مواجهة الحرب في أوكرانيا، يدعم الجمهور السياسة الحالية وليس مهتمًا باتخاذ موقف سياسي لصالح أحد الأطراف، ولكنه يدعم تقديم المساعدة المدنية لأوكرانيا والمساعدات التي ينظر إليها في نظرها على أنها دفاعي. يتمتع الجمهور بمستوى عالٍ من الثقة في المنظمات الأمنية .